جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم إقتصاديةوعلوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم إقتصادية

التخصص: مالية وبنوك

من إعداد الطالب: خضير نذير

بعنـوان:

دور صندوق الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة

" دراسة حالة ولاية الوادي"

2013-2003

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 15جوان 2014

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ الدكتور:/ سليمان ناصر. (أستاذ التعليم العالي)...(جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الأستاذة / حورية بالأطرش (أستاذ مساعد أ) (جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الأستاذ:/ مرزوقي مرزوقي (أستاذ مساعد أ) (جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2014/2013

الإهـداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الذي قال عز وجل فيهما "وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلي روح والدي رحمه الله

إلى نبع الحنان وحضن الأمان، إلى أمي الغالية– أطال الله في عمرها –

إلى الذي كان لي السند الأول والأخير للوصول إلى ما أنا فيه الأن، أبي محمد (حمى ريش) – أطال الله في عمره –

إلى جميع أخوتي واخواتي.

إلى جميع الزملاء والأصدقاء.

وإلى كل من تجمعني بهم مودة ومحبة.

إلى كل منتذكره ذاكرتي ونسته مذكرتي.

نذير

الشكر

أشكر الله عزّ و جلّ على أن وفقني لإتمام هذا العمل...

كما أوجه شكري إلى الأستاذة الفاضلة حورية بالأطرش، على توجيهات و إرشادات، لإنجاز هذا البحث.

وأشكر جميع الأساتذة الذين ساهموا و لو بإرشاداتهم في إنجاز هذا العمل.

و لا أنسى موظفي موظفي مديرية النشاط الاجتماعي ومديرية الشوؤن الدينية لولاية الوادي

الملخص

حاولنا من خلال دراستنا تحليل وتفسير دور صندوق الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وقد تمت الدراسة على منطقة الوادي بالاعتماد على تفسير وتحليل الإحصائيات ومؤشرات تتعلق بنمو حصيلة الزكاة وأشكال استغلالها والمشاريع الممولة ، وكذلك مؤشرات النمو الاقتصادي.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها؛ التطور المستمر لحصيلة زكاة المال المحصل عليها بولاية الوادي، تزايد عدد العائلات المستفيدة من صندوق الزكاة الإجمالي،وكذا تطور حجم المبالغ المخصصة للاستثمار من سنة لأخرى وخاصة في النشاط الحرفي، إلا انه مازال يعاني من بعض الاختلال خاصة نسبة تمويل النساء والنشاطات الصناعية والزراعية.

الكلمات المفتاحية: صندوق الزكاة، التنمية المستدامة ،تمويل المشاريع، البطالة، الفقر.

Résumé

L'étude a porté sur l'analyse du rôle du Fonds de la Zakat dans la réalisation du développement durable en Algérie , a été mis sur la zone d'étude de la vallée , en fonction de l'analyse des statistiques et des indicateurs liés à la croissance de la Zakat et d'autres formes d'exploitation et de projets d'investissement , ainsi que les indicateurs de la croissance économique .

L'un des principaux résultats obtenus ; évolution constante de la Zakat , l'augmentation du nombre de familles bénéficiaires du Fonds de la Zakat, ainsi que l'évolution de la taille des montants alloués à l'investissement d'une année à l'autre, en particulier dans l'activité de l'artisanat , mais il souffre encore de certains des déséquilibres , en particulier la proportion de des projets des femmes et les activités industrielles et agricoles. financement

Mots-clés: Fonds de la Zakat , le développement durable , financement de projet , le chômage , la pauvreté

فهرس المحتويات

- **الإهداء**.....III
- **الشكر**.....IV
- **ملخص**.....V
- **قائمة المحتويات**.....VI
- **قائمة الجداول**.....VII
- **قائمة الأشكال البيانية**.....VIII
- **قائمة الملاحق**.....IX
- **المقدمة**.....أ
- **الفصل الأول : الدراسة النظرية لصندوق الزكاة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**..... .06

تمهيد.....07

- **المبحث الأول : الإطار النظري لمساهمة صندوق الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة**...08

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة.....08

مفهوم التنمية المستدامة.....08

مبادئ التنمية المستدامة.....09

مقومات التنمية المستدامة.....10

المطلب الثاني:آليات تحقيق التنمية المستدامة.....11

الحكم الراشد.....11

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....12

الاستثمار الأجنبي المباشر.....13

مجتمع المعلومات.....14

الآليات الإسلامية للتنمية المستدامة.....15

المطلب الثالث:صندوق الزكاة كأسلوب فعال لتحقيق التنمية المستدامة.....**17**

أشكال الاستثمار في صندوق الزكاة.....17
أهداف وغايات صندوق الزكاة.....19
أهمية صندوق الزكاة.....20
- المبحث الثاني :دراسات سابقة حول صندوق الزكاة 22
المطلب الأول: دراسات سابقة.....22
المطلب الثاني تقييم الدراسات السابقة.....24
- الفصل الثاني : الدراسة الميدانية لدور صندوق الزكاة في تحقيق التنمية في منطقة الوادي..... 27
تمهيد.....27
- المبحث الأول : الطريقة والأدوات.....28
- المبحث الثاني :عرض النتائج ومناقشتها.....29
المطلب الأول:عرض النتائج.....29
تقديم صندوق الزكاة.....29
عملية تحصيل وتوزيع الزكاة.....31
الدور التمويلي لصندوق الزكاة بولاية الوادي.....41
المطلب الثاني مناقشة النتائج.....50
استعراض أهم النتائج.....50
مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة.....51
اختبار الفرضيات.....52
- الخاتمة العامة.....57
- قائمة المراجع.....62
- الملاحق.....67
- فهرس المحتويات.....76

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنــوان الجداول	الصفحة
الشكل 2 – 1	يوضح تطور الحصيلة الوطنية لزكاة المال 2003-2011	33
الشكل2 – 2	يوضح تطور الحصيلة الوطنية لزكاة الفطر 2003-2010	35
الشكل 2 – 3	يوضح توزيع الزكاة علي الفقراء والمساكين 2003-2008	39
الشكل 2 – 4	يوضح تطور الحصيلة الإجمالية للزكاة بولاية الوادي 2004-2013	41
الشكل 2 – 5	يوضح تطور عدد العائلات المستفيدة من الزكاة على مستوى ولاية الوادي 2004-2013	43
الشكل 2 –6	يوضح تطور حصيلة المشاريع الاستثمارية والمبالغ المخصصة لاستثمار صندوق الزكاة بولاية الوادي خلال الفترة 2007-2013	45

قائمة الأشكال البيانية

رقم الجدول	عنــوان الشكـــل	الصفحة
الشكل2 – 1	يوضح تطور الحصيلة الوطنية لزكاة المال 2003-2011	33
الشكل 2 – 2	يوضح تطور الحصيلة الوطنية لزكاة الفطر 2003-2010	35
الشكل 2 – 3	يوضح تطور عدد العائلات المستفيدة خلال الفترة 2003-2008	39
الشكل 2 – 4	يوضح تطور الحصيلة الإجمالية للزكاة بولاية الوادي 2004-2013	42
الشكل 2 – 5	يوضح تطور عدد العائلات المستفيدة من الزكاة على مستوى ولاية الوادي 2004-2013	44
الشكل 2 –6	يوضح تطور حصيلة المشاريع الاستثمارية والمبالغ المخصصة لاستثمار صندوق الزكاة بولاية الوادي خلال الفترة 2007-2013	43

تمهيد

تسعى الحكومات والدول بكل الأساليب والطرق لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والبشرية، منها المقاولة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جذب الاستثمار الأجنبي بكل أنواعه....الخ، حيث أثبتت نجا عتها ودورها دعم التنمية الاقتصادية.

إلا أن الاقتصاد الإسلامي ينفرد بالآلية صندوق الزكاة، لذا نحاول خلال هذا الفصل تحليل وتفسير دوره في العديد من تجارب الدول العربية من خلال الاعتماد على عدة مؤشرات اقتصادية، وعليه سيتم معالجة كل ذلك في المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري لمساهمة صندوق الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول دور صندوق الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الأول: الإطار النظري لمساهمة صندوق الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة

1- مفهوم التنمية المستدامة

هناك العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم التنمية المستدامة،نذكر منها:

حسب تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987م، عرفتها "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم"[1]،

وهي "تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من المورد المتجددة وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية علي الاستجابة[2].

تضمن التقرير الصادر عن المعهد المورد العالمية،حضر عشر تعريفات واسعة للتنمية المستدامة ،وقد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات : اقتصادية ، اجتماعية ، بيئية وتكنولوجية[3].

فاقتصاديا تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة، والمورد أما بالنسبة للدول المختلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوي المعيشة والحد من الفقر، أما البعد الاجتماعي فإنها تعني السعي من أجل الاستقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف .

---

[1]- مطانيوس مخول ، عدنان غانم ، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، 2009 ،ص25

[2]- عبد الله جمان الغامدي ، التنمية بين الحق في الاستغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة ،2009 ، ص23

[3]- محمد صالح الشيخ ،الأثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئية ووسائل الحماية منها ، الطبعة الأولي، مطبعة الإشعاع الفنية: ،الإسكندرية ،2002، ص94

بيئيا فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية و الموارد المائية ،في حين على الصعيد التكنولوجي نقل المجمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة،وتنتج الحد الأدنى الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون .

وتعرف التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي لا تجعل الإنسان ندا للطبيعة ولا متسلطا عليها بل تجعله أمينا بها ، محسنا لها ، رفيقا بها وبعناصرها ،يأخذ منها بقدر حاجته وحاجة من يعليهم ، بدون إسراف ، وبلا إفراط ولا تفريط ،كما أنها تعد لونا من ألوان شكر المنعم على ما انعم به على خلقه ، انطلاقا من كون العمل في الأرض نمط من أنماط الشكر لله[1]،حيث أن للمفهوم الإسلامي للتنمية المستدامة له خصائص الشمولية والتوازن ، بحيث يشمل الجوانب المادية والروحية معا ويلبي حاجات الفرد والجماعة في تناسق وتناغم تام .

ومن خلال ما سبق نستنتج **أن التنمية المستدامة هي تحقق تامين تنمية شاملة تفي باحتياجات الحاضر ،وتحقق التوازن البيئة ويبن متطلبات المستقبل لتمكين الأجيال المقبلة من استيفاء حاجياتهم.**

2- مبادئ التنمية المستدامة

هناك العديد من المبادئ تحصرها في ما يلي:

***-مبدأ الاحتياط**:ظهر مبدأ الحيطة والذي بموجبه يجب علي الدول اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئية ، حتى في غياب اليقين العلمي القاطع حول الآثار الناجمة عن الأنشطة المزمع القيام بها[2].

***- مبدأ المشاركة:** التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ القرارات جماعية من خلال الحوار حول إعداد وتنفيذ وتابعة خطط التنمية[3].

[1]-محمد عبد القادر الفقي ، ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة المطهرة ، الندوة العلمية الثالثة للحديث الشريف ، كلية الدراسات العربية والإسلامية ، دبي ،2007 ، ص08

[2]-محمد صافي يوسف ، مبدأ الاحتياط لوقوع الأضرار البيئية، دراسة في إطار القانون الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،2007، ص60

[3]-عثمان محمد غنيم و ماجدة احمد أبو زيط ، التنمية المستدامة ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،2007، ص31

*–**مبدأ الإدماج**:ويقصد بذلك لدمج الأبعاد البيئية عند صنع القرار، بما في ذلك المسائل المتعلقة بدمج البيئية والتنمية علي مستويات السياسية والتخطيط والإدارة ،والإطار القانوني والتنظيمي ذي الصلة والاستخدام الكفء للأدوات الاقتصادية وحوافر السوق[1].

*–**مبدأ الملوث الدافع** :ويقصد به حسب توصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، جعل التكاليف الخاصة بالوقاية ومكافحة التلوث تحملها السلطة العامة علي عائق الملوث[2].

3– مقومات التنمية المستدامة

هناك العديد لمقومات التنمية المستدامة نذكر منها[3]:

*– **العدالة والإنصاف** :مفهوم العدالة المبنية كل إنسان في الدولة ليحصل علي حصة عادلة من ثروات المجتمع، من خلال تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية.

*–**المشاركة السياسية والاقتصادية**: أي إعطاء جميع الفئات إمكانية المشاركة السياسية والاقتصادية في صنع القرارات تنمية المجتمع المحلي و الاقتصاد الوطني.

*–**حسن الإدارة والمساءلة**:أي خضوع القادة السياسيين و الإداريين إلي مبادئ الشفافية والمصداقية والرقابة والمساءلة .

*–**التضامن** : أي تحقيق الإخاء والتضامن بين كل الفئات المجتمع وبين الأجيال ،من خلال المحافظة علي موارد الطبيعية للأجيال المقبلة ، والتوزيع العادل للدخل الوطني علي جميع الفئات.

*–**تنمية الموارد البشرية** : أي الاعتناء برأس المال البشري في المجتمع بكل فئاته وعناصره.

---

[1]–سالمي رشيد، أثر التلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص111

[2]–عنصل كمال ، مبدأ الحيطة في إنجاز الاستثمار وموقف المشرع الجزائري ، مذكرة ماجستير في الحقوق ، جامعة جيجل ،2007،ص153

[3]–محمد حسن صوان ،أساسيات الاقتصاد الإسلامي ،دار المناهج ،ص ص220–221

*–**التحديث والتنمية الإدارية** :أي تحديث وتطوير الإطار القانوني والتشريعي والإداري والمؤسسي الذي ينظم العلاقات داخل مؤسسات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص.

*–**المقوم الأخلاقي**: يقصد بالجوانب الأخلاقية في التنمية ،أن الجانب الأخلاقية هي تلك بالشخصية وما تتصف به من قيم وأنماط سلوكية وفكرية وحضارية ،وهي صفات ذات أثر كبير علي معدل التنمية.

أما الشريعة الإسلامية فقد اعتبرت التنمية المستدامة ترتكز علي مقومات ثلاث:

*–**عمارة الأرض** : تتمثل عمارة الأرض في الإسلام في كل الوسائل التي يمكن من خلال إحداث مختلف الأنواع التنمية، سواء أكانت اقتصادية أم حضرية أم اجتماعية أم صحية أم روحية.

*–**الاهتمام بالإنسان** : إن الإنسان هو أساس برامج التنمية المستدامة ،ذلك انه هو خليفة الله في الأرض دون غيره من سائر المخلوقات

*–**حماية المواد الطبيعية وصيانتها وحماية البيئة** : وقد اهتم الإسلام بهذه القضية ، فحيث الأفراد علي الإعتدال في شؤون الحياة كافة ، فلا إفراط ، ولا تفريط ولا إسراف ولا تقتير ، وقد جعل الله عز وجل قضية الترشيد في الإنفاق والاستهلاك من صفات المؤمنين .

المطلب الثاني: آليات تحقيق التنمية المستدامة

1- الحكم الراشد

هناك العديد من الاجتهادات في مسالة تعريف الحاكمية الرشيدة ، واغلب التعريفات تذهب ببعدها السياسي أكثر من الاتجاهات الأخرى ،علما بان مسألة تفضيل التعريفات تدخل بكافة شؤون الحياة[1].

ويقصد بالحاكمية أسلوب وطريقة الحكم والقيادة ،تسيير شؤون منظمة قد تكون دولة ،مجموعة من الدول ، منظمة ،مجموعات محلية ،مؤسسات عمومية أو خاصة. فالحاكمية ترتكز على أشكال التنسيق ، التشاور ،المشاركة والشفافية في القرار[2]،كما يعتبر الحكم الراشد شرط من الشروط التي يجب أن توفر لأجل تحقيق تنمية مستدامة

[1]–مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني ، سيادة القانون في الأردن–قراءات في متناول الشباب ، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، الأردن، جوان 2007، ص16

[2]– الأخضر وغانم بلطي ، التنمية البشرية للحكم الراشد ،

والاستدامة هنا لا تعني الاستمرارية بل تعني نتائج الاستمرارية المتطورة،حيث أن علاقة التنمية بالحكم الصالح يمكن قراءتها من خلال ثلاثة زوايا هي [1]:

*– **وطنية** ؛تشمل الحضر والريف وجميع الطبقات الاجتماعية والفئات بما فيها المرأة والرجل.

*– **عالمية** ؛ أي التوزيع العادل للثورة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وعلاقات دولية تتسم بقدر من الاحترام والمشترك الإنساني والقواعد القانونية.

*–**زمنية**؛ أي مراعاة مصالح الأجيال الحالية الأجيال اللاحقة .

ولا يمكن الحديث عن التنمية في ظل وجود سوء تسيير للموارد البشرية والمادية المتاحة خاصة في المرحلة التي اعتدتها الجزائر للانطلاق في عملية التنمية والنهوض الاقتصادي.

2–المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تحسين مستوي النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة ، والمتمثل في : المقاولة من الباطن ،تنمية المنافسة ، خلق القيمة المضافة وجلب الاستثمار الأجنبي ، تحقيق التكامل الصناعي ، زيادة الناتج المحلي ، دعم التجارة الخارجية ، الاستغلال الأمثل للموارد المحلية وغيرها من المؤشرات

*–**المقاولة من الباطن** :تساعد المقاولة الباطنية علي زيادة فرص التشغيل وتراكم الثروة في المجتمع الثروة نتيجة لارتفاع مستوي المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،حيث أن المؤسسات الضخمة تلجأ إلي المؤسسات المقاولة من اجل تحسين نوعية المنتوج [2].

تم التصفح(2014/2/11) نقلا عن : http://www.freemediawatch.org

[1]جدو فؤاد . التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصة الجزائر .مداخلة في ملتقي التحويلات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر . جامعة بسكره.2008.ص06.

*– **المساهمة في الإبداع ، البحث والتطوير:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مصادر الإبداع والابتكار، لدرجة أنها تتفوق علي المؤسسات كبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة ، كما أنها نطرح هذه الابتكارات علي نطاق تجاري في الأسواق ، خلال مدة زمنية تصل إلي 2.2 سنة مقابل 3 سنوات بالنسبة للمؤسسات الكبيرة[1].

*– **تنمية المنافسة** : إن تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرتبط بدرجة أعلى بالمنافسة في الأسواق لأن تواجدها يكون بأعداد كبيرة وفي نفس القطاع ولنفس المنتج وبذلك تكون المنافسة حادة علي مستوي التكاليف ، الجودة ، السعار ، التجديد والابتكار[2].

*–**خلق القيمة المضافة وجلب الاستثمارات الأجنبية:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجالا خصبا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير المناخ المناسب والتسهيلات اللازمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار ، خاصة في ميدان السياحة وبعض الصناعات النسيجية والغذائية .[3]

*– **تحقيق التكامل الصناعي وزيادة الناتج المحلي**:المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الخام ، تؤثر ثلاثة اتجاهات :

–تعمل علي السلع والخدمات سواء للمستهلك او الوسيط ، مما يزيد من الدخل الوطني للدولة.

–تحقق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها ، مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام.

– تساهم في التخفيف من الإسراف والضياع في الموارد علي المستوي الوطني .

*–**دعم التجارة الخارجية** : تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في دعم التجارة الخارجية من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي وبالتالي إتاحة فرصة اكبر لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة لما تتميز به من مميزات نسبية و وفرات اقتصادية.

---

[1]–هالة محمد لبيب عنبة ،إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي . بحوث ودارسات–المنظمة العربية للتنمية الإدارية – مصر،2004،ص205

[2]– عبد الرحمان يسري احمد . تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها . الدار الجامعية .الإسكندرية ،مصر ،1996.ص25

[3]–أحلام فرج الله .طرق وأساليب تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الإسلامي .رسالة ماجستير . غير منشورة . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .جامعة سطيف .2008 .ص11

***– الاستغلال الأمثل لموارد المحلية:** تساعد هذه المؤسسات علي الاستغلال الأمثل للموارد المحلية ، فهي تعمل علي استثمار المدخرات القليلة المتواجدة لدي الأفراد والعائلات ، بدلا من ترك هذه الأموال عرضة للإنفاق المباشر.

3–الاستثمار الأجنبي :

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه توظيف الأموال أجنبية (غير وطنية) في الموجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة ، أي أنه استثمار ينطوي علي علاقة طويل الأجل تعكس منفعة لمستثمر من دولة أخري ويكون له الحق في أدارة الموجودات والرقابة عليها من بلد الجانبي أو بلد الإقامة أيا كان هذا المستثمر فردا أو شركة أو مؤسسة[1].

وتعد العلاقة بين الاستثمار والتنمية المستدامة احدي أهم الموضوعات الاقتصادية المعاصرة ، فعلي الرغم من الجوانب الايجابية التي تظهرها هذه العلاقة فإنها لا تخلو من التأثير السلبي الذي يحدث إضرار مهمة علي المستوي الوطني

ومما دفع البلدان النامية إلي القبول باليات وأفكار العولمة الاقتصادية هو تفاقم الديون الخارجية للبلدان النامية وما تبعها من أعباء خدمة الدين إلي ظهور رأي جديد يدعو إلي تغيير في اتجاهات التحويل الخارجي متمثل في توسيع الاعتماد علي الاستثمارات الخارجية كبديل عن القروض باعتبار أن الاستثمارات الأجنبية الخارجية قد تؤدي الي نقل التكنولوجيا والخبرة الفنية إلي الدول المضيفة (النامية)في حين أن أعباءها المتمثلة بتحويلات أرباح الاستثمارات في حالة نجاحها هو اخف من أعباء القروض الخارجية المتضمنة دفع الأقساط والفوائد سواء نجحت المشاريع ام لم تنجح لذلك يدعو أنصار هذا الرأي البلدان النامية إلي فسح المجال أمام الاستثمار الأجنبي ليمارس نشاطه عن طريق مجموعة من السياسات والإجراءات تساعد علي إيجاد المناخ الملائم لذلك، وهذا يتم عن طريق سياسة الحرية الاقتصادية والتسهيلات المصرفية والضريبية[2] .

[1]–الاعرجي ، كاظم سعد ، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي التنمية الاقتصادية في بلدن أسيوية مختارة، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2007،ص 114

[2]–مهدي سحر جبوري وآخرون،"تحليل أثر تدفق الاستثمارات الأجنبية على البيئة" المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك،مج 2، ع 4،2010،ص 39

4-مجتمع المعلومات :

مما لا شك فيه أن هناك تفاوتا من عصر إلي عصر ومن مجتمع لأخر في استثمار المعلومات ،فإذا تتبعنا منحنيات ازدهار الحضارات وانهيارها فسوف يتبين لنا الارتباط الوثيق بين عوامل الازدهار بكل ومظاهره ومجالاته وعوامل الانهيار من جهة، والحرص علي استثمار ثروة المعلومات من جهة أخري ، لأن استثمار المعلومات تعني الرشد والصواب، بيمنا يعني تجاهلها الخلط والاضطراب ولا مبالغة في أن المعلومات هي الأساس الانقسام الدول في العالم المعاصر إلي فئتين ،دول متقدمة وأخري متخلفة ، وليست العبرة بوجود المعلومات ، وإنما بتوافر مقومات استثمارها ،ولا تقتصر مقومات الاستثمار علي الجوانب التنظيمية التي تضطلع بها مرافق المعلومات فقط ، وإنما تشمل أيضا المستفيد الوعي الحريص ، ولعل أهم ما تمتاز به الدولة المتقدمة علي الدول النامية هو التميز النوعي في الموارد البشرية علي المستوي العام.

وفي سبيل الحد من الفجوة الرقمية وتضييقها علي الصعيد الدولي ، عمدت المؤسسات الدولية بتقديم المساعدة المالية اللازمة لدعم جهود إقامة البنية الأساسية لمجتمع المعلوماتية ووضع برامج التمويل والمساعدة الفنية لتحويل الفجوة الرقمية إلي فرص رقمية،حيث يعرف مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (جنيف2003) بأنه المجتمع الذي يستطيع كل الفرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها بحيث يمكن الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة وفي تحسين نوعية حياتهم.

في حين عرّف تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 مجتمع المعلومات بأنه المجتمع الذي يقوم أساسا علي نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي من الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولا للارتقاء بالحالة الإنسانية باطراد أي إقامة التنمية الإنسانية، أما عناصر مجتمع المعلومات هي تطبيقات تكنولوجيا المعلومات التي تحقيق فوائد في جميع مناحي الحياة.

5-الآليات الإسلامية للتنمية المستدامة

حظيت التنمية باهتمام كبير من المفكرين والفقهاء المسلمين ،الذين أظهروا أنها ليست عملية أنتاج فحسب وإنما هي عملية كفاية في الإنتاج مصحوبة بعدالة التوزيع ، وإنها ليست عملية مادية فقط ، إنما فهي عملية إنسانية تهدف إلي تنمية الفرد وتقديمه في المجالين المادي والروحي.

***- الوقف**

إن إنشاء وقف إسلامي هو أشبه ما يكون بإقامة مؤسسة اقتصادية ذات وجود دائم إذا كان الوقف مؤبدا،أو مؤقت في الوقف المؤقت.فهو عملية تتضمن الاستثمار للمستقبل،و النماء للثروة الإنتاجية من اجل الأجيال القادمة،لتوزع على أغراض الوقف خيراتها القادمة بشكل منافع وخدمات أو إيرادات وعوائد.وبما أن الاستثمار حجر الزاوية في الاقتصادية فإن طبيعة الوقف الإسلامي ومعظم صوره هو ثروة استثمارية متزايدة. فالوقف الدائم،في أصله وشكله العام وسواء أكان مباشرا ،أم استثماريا إنما هو ثروة إنتاجية توضع في الاستثمار على سبيل التأبيد،يمنع بيعه واستهلاك قيمته،ويمنع تعطيله عن الاستغلال،وتجب صيانته والإبقاء على قدرته على إنتاج السلع والخدمات التي خصص لإنتاجها.فالوقف ليس استثمارا في المستقبل فقط، وإنما هو استثمار تراكمي أيضا.

إن العملية التنموية المتوخاة من النظام الوقفي كانت تتسم في أغلب حالاتها بالديمومة والاستمرار، وفي ما يلي نورد باختصار بعض الأدلة على ذلك:

*- يمكن للوقف أن يوفره للمستثمر المسلم دعم مالي مباشر بكون الوقف عملية تبرع محضة،إلا أن العقلية الإسلامية عندما تقوم بهذا النوع من العمل ستؤدي هذا وهي في أعلى حالاتها الإيمانية.

*- أن المستفيد الأعظم من حصيلة وريع الوقف هم الفئات ذات الحاجة والعوز في المجتمع من الفقراء،والمساكين،والمرضى،والمسافرين،وطلبة العلم وغيرهم وذلك لما ينطوي عليه الأصل العام من أبناء المجتمع

*- لقد ساهمت الأموال الوقفية في تنمية العلم والدراسة سواء داخل المساجد أو في المدارس المنفصلة وحتى الجامعات،حيث رعت الأموال الوقفية عملية التنمية الروحية والثقافية من خلال المؤسسات منذ مراحل الطفولة فيما يعرف وحتى المراحل الدراسية العليا المتخصصة.

*- مما لا شك فيه إن الوقف الإسلامي قد حافظ من خلال مكونات بنيته الاقتصادية، وبخاصة الأراضي على حماية تلك الممتلكات وجعلها عصية على يد المستعمرين والمحتلين في العديد من أقطار العالم الإسلامي، كتونس،و مصر،والجزائر،وفلسطين..وغيرها.

***صندوق الزكاة والتنمية المستدامة**

إن آلية الزكاة التي يمكن أن تسلم من كل انتقاد لأنها آلية إلهية حكمية ورائدة تتمثل في مؤسسة الزكاة؛ فهي النمو والطهارة ولها تأثيرها المباشر في تنمية الإنسان في مستوى غذائه وتعليمه وصحته وما يكون لها بذلك من

كبير أثر في إنتاجيته والتي تسير به قدما نحو المساهمة في تحقيقه النمو الاقتصادي،كما أن الزكاة تساهم في رفع مستويات التشغيل من خلال التأثير في عنصر العمل والطلب عليه كما ترفع من مستوى نوعية القوى العاملة من حيث القدرة الإنتاجية والتدريب،وتساهم الزكاة أيضا ب:

*- تعتبر الزكاة أهم قناة من قنوات الإنفاق على الفقراء والمحتاجين.

*- التدريب المهني وإعادة تأهيل من يتلقون الزكاة.

*- العلاج الطبي والرعاية الصحية.

المطلب الثالث: صندوق الزكاة كأسلوب فعال في تحقيق التنمية المستدامة

أولا: أشكال الاستثمار في صندوق الزكاة

يتم الاستثمار في أموال الزكاة وفق مجموعة من الصيغ المستمدة من الأحكام الشريعة الإسلامية السمحة والتي نوجزها فيما يلي:

***- التمويل عن طريق المشاركة**[1] : المشاركة أسلوب تمويلي يشارك بموجبه صندوق الزكاة مع المتمول الفقير في تقديم المال اللازم لمشروع ما أو عملية ما ،علي أن توزع نتيجة الاستثمار بين الصندوق و المتمول الفقير بنسب معلومة متفق عليها في عقد التمويل .

[1]-فارس مسدور. إستراتجية أموال الزكاة، أنظر الموقع www.iefpedia.com،(تم التصفح يوم 2014/02/25)

وتأخذ المشاركة شكلين أساسين هما:

- المشاركة الدائمة تدوم ما دام المشروع قائما .
- المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك : تنهي بتملك المتمول الفقير للمشروع بعد فترة محددة.

***–التمويل عن طريق التأجير**[1]: يقصد يه تملك الصندوق لأصول مادية كالآلات مثلا ويقوم بتأجيرها المتمول الفقير علي إن تكون الحيازة للمتمول والملكية للصندوق، ويأخذ شكلين:

- تأجير التشغيلي: يملك الصندوق المعدات والعقارات المختلفة . ثم يقوم بتأجيرها المتمولين بحسب حاجاتهم بذلك فهي تصلح لتمويل جميع أنواع الأصول المعمرة ،كما تصلح لتمويل المستهلك من أجل السكن وغيرها ،وكذلك تمويل السلع الاستهلاكية كالسيارات وغيرها .
- الإجارة المنتهية بالتمليك :حيث يمكن من خلال هذه الصيغة أن يقوم المتمول بشراء العين المؤجرة بناء على أقساط إضافية يدفعها للصندوق إلى جانب مبلغ التأجير.وعند نهاية العقد يكون الشخص قد تملك العين المؤجرة بصفة نهائية .

***–التمويل عن طريق المضاربة:** في كثير من الأحيان نجد أناسا يمتلكون القدرة علي العمل والابتكار، لكنهم يفتقدون المال لتحقيق أعمالهم وابتكاراتهم ، أو بصفة عامة القيام بنشاطهم الاقتصادية ، وحل هذه المشكلة التمويلية نجده في عقد التمويل بالمضاربة ،الذي أرسي له الفقهاء فواعدا وأسسا، جعلته يتمتع بالمرونة ، بإمكانية التطبيق علي ارض الواقع وسد حاجات المتمولين.

وتأخذ المضاربة شكلين أساسيين في التطبيق هما:

– المضاربة الدائمة : وتستمر باستمرار المشروع.

– المضاربة المتناقصة المنتهية بالتمليك :وتنتهي بتمليك المشروع للمتمول ، وهي التي تفضلها في تمويلات الصندوق الزكاة نظر لكونها مبنية علي تمليك العين المتعامل عليها مضاربة.

[1]–فارس مسدور. إستراتجية أموال الزكاة.عن موقع وزارة الشؤون الدينية و الأوقافhttp://www.marw.dz /(تم التصفح يوم 2014/02/25)

***– القرض الحسن** : هو القرض بدون فائدة وهو العقود الإسلامية حيث تقوم به لأغراض إنسانية أو خيرية لقوله تعالي : من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له وله أجر كريم)[1]. ويتم السداد خلال فترة تحدد من قبل الطرفين ، دون أن يحصل رب المال علي أية أرباح نظير هذا القرص ،وإن كان بعض أصحاب المال تحصل مصاريف إدارية بسطة علي القرض الحسن إلا أن الأساس فيه عدم استغلال حاجة الفرد للمال، وتمكينه من قضاء حاجته في الظروف الحرجة والمفروض ، وان القرض لا يستخدم في التجارة.

[1]- سورة الحديد . الآية 11

ثانيا:الأهداف والغايات من صندوق الزكاة

يهدف صندوق الزكاة لتحقيق العديد من الأهداف نذكر منها[1]:

*- تصحيح اعتقاد خاطئ لدي بعض الأغنياء أن قيامهم بالصدفات والتبرعات التطوعية يعنيهم عن أداء فريضة الزكاة .

*- تأدية الزكاة دواء لداء الشح ونجاة من العذاب يوم الحساب.

*- حفظ كرامة الفقير في أن يتحصل علي نصيبه من الزكاة عن طريق الحوالة البريدية أو إي وسيلة حضارية مناسبة .

*- يساهم الصندوق في نشر ثقافة الاعتماد علي النفس بالنسبة للفقراء الذين يتوفرون علي حرفه أو قدرات معرفية ولا يجدون رأس المال الذي يمكنهم من القيام بنشاط منتج ومفيد للمجتمع .

*- يساهم صندوق الزكاة في الجهود الوطني لمحاربة البطالة واستحداث مناصب شغل .

*- توعية وإعلام الأفراد وكل الجهات المختصة بطرق جمع الزكاة وكيفية توزيعها بالوسائل الإعلامية المختلفة كالراديو، والتلفزيون والجرائد .....الخ.

*- توعية الموطنين وحثهم علي أداء فرضية الزكاة.

*- مساعدة الأفراد والأسر ذات الحاجة وتقديم أعون المادي والعيني لهم حسب ما تقتضيه الحالة الاجتماعية.

[1]-محمد بوجلال.مداخلة بعنوان صندوق الزكاة مؤسسة دينية واجتماعية في خدمة التنمية الوطنية، الندوة الوطنية للجمعية لمؤسسة الزكاة، زرالدة. الجزائر . سبتمبر 2012،ص ص1-2

ثالثا: أهمية صندوق الزكاة

1-طبيعة وأهمية الدور النقدي والمالي لصندوق الزكاة

صندوق الزكاة مؤسسة مستقلة تستقطب جزءا هاما من الموارد المالية بشكل دائم ومتجدد يتراوح في بعض التقديرات من 3.5%إلى7% من الدخل القومي في الدخل القومي في الدول التي لا تملك موارد كبيرة وتتراوح تلك النسبة من 10%إلى 14% في الدول الإسلامية التي تحتوي علي ثروات معدنية وطاقوية كبيرة[1]،الأمر الذي يبرز أهميتها الكبرى في المجتمعات الإسلامية كمؤسسة تلعب دورا محوريا في التنمية الاقتصادية والاجتماعي والثقافية،وسوف تشمل لذلك الدور على المستويات التالي [2]:

- أهمية صندوق الزكاة كأداة مالية تساهم في تحقيق الاستقرار النقدي
- – أهمية صندوق الزكاة كأداة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية.
- أهمية صندوق الزكاة كأداة في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي في حالات التضخم والانكماش.

2- الدور التمويلي الاستثماري للزكاة

يلعب صندوق الزكاة دور هاما علي مستوي الحركية للمشاريع الإنتاجية والخدمية الكفائية الصغيرة والمصغرة، كما تساهم في زيادة الأصول الإنتاجية وتجديدها وتطويرها من خلال التأثير في الحركية الاستثمارية الكفائية. وسوف تشمل لذلك الدور علي المستويات التالية[3]:

– أهمية صندوق الزكاة في توفير الدعم التمويلي للمشروعات الكفائية الخاصة والعامة.

-أهمية صندوق الزكاة على مستوى ضمان مخاطر الاستثمار في المشروعات الكفائية.

---

[1]– عبد الله طاهر ،حصليه الزكاة وتنمية الزكاة ،ندوة موارد الدول المالية في المجتمع الحديث من جهة النظر الإسلامية ، البنك الإسلامي للتنمية ، الطبعة الأولى ،1989 ،ص262.

[2]–صالح صالحي.مداخلة بعنوان تطوير الدور التمويلي والاستثماري والاقتصادي لمؤسسة الزكاة في الاقتصاديات الحديثة، الندوة الوطنية للجمعية لمؤسسة الزكاة، زرالدة. الجزائر . سبتمبر 2012،ص2.

[3] –نفس المرجع،ص06.

- أهمية صندوق الزكاة على مستوى تأهيل أصحاب الكفائية الخاصة والعامة.

3-الدور الاقتصادي وأثارها علي مستوى الحركية الاقتصادية الكلية

إن استقطاب الموارد الزكوية التضامنية بصور ة دائمة ومتجددة في الاقتصاد الإسلامي يؤكد المكانة الأساسية والدور الذي يمكن أن تلعبه مؤسسة الزكاة في عملية التغيير الحضاري والتنمية الشاملة المستدامة.

وسوف تشمل لذلك الدور علي المستويات التالية[1]:

- أهمية صندوق الزكاة في ترشيد دور الدولة وتحقيق التوازن في موازنتها العامة .

- أهمية صندوق الزكاة في الحركية الاقتصادية النوعية المتعلقة بالعرض الكلي والطلب الكلي.

- أهمية صندوق الزكاة في الحركية المتعلقة بالادخار الكلي والاستثمار الكلي .

- أهمية صندوق الزكاة في مجال توزيع الثروات والدخول .

- أهمية صندوق الزكاة في مجالات التوظيف والعمالية والاستخدام.

[1] - نفس المرجع، ص08

المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول صندوق الزكاة

المطلب الأول:دراسات سابقة

1- فرحان محمد عبد الحميد،**مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي** ،دراسة تطبيقية للفترة 2000-2006،أطروحة دكتوراه،جامعة اليرموك،2008.

ركزت الدراسة على تقييم واقع مؤسسات الزكاة في بعض الدول الإسلامية ،من خلال الواقع التشريعي والتنظيمي للمؤسسات الزكاة في تلك الدول،وكذا إلى كيفية التطبيق العملي للزكاة وعلى عدالة التوزيع.

2- داليا نجيب دعنا،**التطبيق الإلزامي للزكاة ،دراسة لأهم الآثار المالية والاقتصادية**،رسالة ماجستير،قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية،جامعة اليرموك،2010.

هدفت الدراسة إلى معرفة أهم الآثار المالية والاقتصادية المترتبة على التطبيق الإلزامي للزكاة من خلال تأثير تلك على هيكل وحجم الموازنة العامة للدولة وتأثيرها كذلك على العبء الإجمالي للاستقطاعات العامة وعلى عدالة التوزيع.

3-عزوز مناصرة، **أثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة في مجتمع معاصر**، رسالة ماجستير،قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة باتنة،2007.

تبرز الإشكالية الأساسية لهذه الرسالة في السؤال التالي:

ما هو أثر تطبيق الزكاة على الموازنة العامة للدولة في مجتمع معاصر؟

أما فرضيات الدراسة فكانت كالآتي:

1-حصيلة الزكاة في مجتمع معاصر ذات قيمة معتبرة نسبيا.

2-جمع الزكاة لا يخفض عائدات الدولة من الضرائب.

3-تمويل الزكاة للحاجات العامة يساهم في تحرير جزء من الأموال العامة.

4-توزيع الزكاة يساهم بطرق غير مباشرة في ارتفاع إيرادات الدولة.

وخلصت تقوم تجربة صندوق الزكاة في الجزائر على مبدأ عدم إلزام المكلفين بدفع الزكاة لمصالح الصندوق وفروعه، وتعتبر تجربة الجزائر في مجال تحصيل وتوزيع الزكاة حديثة، حيث انطلقت في سنة2003، واليوم تبين حصيلة الزكاة الضعيفة التي تم جمعها خلال هذه المدة أن هذه التجربة تحتاج إلى مزيد من الدعم والتفعيل.

4- فحصي بونبعو ياسين،**مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية،المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر**، رسالة ماجستير،قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2011.

إن الإشكالية العلمية أساس هذا البحث، هي مدى إمكانية مكافحة الفقر اجتماعيا في ظل تطبيق أسس ومبادئ التنمية المستدامة من الناحية الاجتماعية، وما هو دور الزكاة بصفة عامة وصندوق الزكاة الجزائري بصفة خاصة في ذلك.

وفي هذا الشأن تم طرح عدة تساؤلات فرعية مكملة للإشكالية العلمية، والتي نبرزها فيما يلي:

-ما مدى اهتمام المجتمع الدولي بظاهرة الفقر وخاصة من الناحية الاجتماعية، وما هي أسباب انتشاره.

-ما هو واقع الفقر على المجتمع الجزائري.

-إلى أي مدى يمكن للتنمية المستدامة المساهمة في مكافحة الفقر من الناحية الاجتماعية.

وخلصت الدراسة أنه من خلال دراسة لحصيلة الزكاة حسب التقارير الرسمية، تبين أن حصيلة الزكاة في الجزائر في ازدياد مستمر، وهذا بعد تنظيم جمعها من طرف صندوق الزكاة، ورغم أن هذا الأخير يعتبر فتيا، إلا أنه بدأ في كسب بعض الثقة في نفوس المزكين، ولكي يصل صندوق الزكاة الجزائري إلى ما وصلت إليه صناديق ومؤسسات الزكاة في الوطن العربي والإسلامي، يجب تضافر الجهود من مؤسسات الدولة والمؤسسات الخاصة وحتى المواطنين، فكلما كان عدد المزكين كبيرا كان عدد الفقراء في تناقص.

The Consequences of Zakat* ،5- *D.H. Norulazidah P.H. Omar Ali and Gareth Donald Myles
pages ، issue 4، vol. 12، 2010، Journal of Public Economic Theory ،***for Capital Accumulation***
837-856

أثر الزكاة في تراكم رأس المال

إن دفع الزكاة من أصحاب الثروات هو واحد من أركان الإسلام الخمسة . حيث أن العديد من البلدان تعمل على تطبيق الالتزام بدفع الزكاة، مما يجعل الزكاة شكل من أشكال إعادة توزيع الثروة. وتقوم الدراسة بتحليل كيف تؤثر الزكاة فيتراكم رأس المال في النموذج الذي يعترف صراحة بالطابع الطوعي للزكاة.

المطلب الثاني: تقييم الدراسات السابقة

الدارسة الأولي:تناولت الدراسة الواقع التنظيمي والتشريعي لمؤسسات الزكاة ، وذلك بالتركيز على الأطر القانونية ،فرغم أهميتها إلا انه يبقي الأهم صدى تطبيق التشريعات ، وهل ساهمت في إزاحة العراقيل لسيما ما تعلق بعدالة التوزيع ومراقبتها.

الدراسة الثانية :على أهم الآثار المالية والاقتصادية ، من خلال مقارنة تحصيل الزكاة بحجم الموازنة العامة للدولة ، كما تعرضت الدارسة لعدالة التوزيع ، بحيث كان تركيز علي إلزامية الزكاة في حين أنها تطوعية في غالب البلدان.

الدارسة الثالثة:ركزت الدراسة علي تجربة صندوق الزكاة في الجزائر، وبالتحديد اثر الزكاة على الموازنة العامة ، بحيث الأكيد أن تجربة الجزائر في صندوق الزكاة هي حديثة مقارنة بعديد البلدان ، كما انه لا يمكن الحديث عن الآثار خاصة إذا علمنا أن هناك عوائق في التحصيل وكذا ضعفه .

الدراسة الرابعة : ركزت الدارسة على اعتبار الزكاة عنصر فعال في مكافحة الفقر ،بتطبيق على الصندوق الزكاة في الجزائر ، إي أن الدراسة ناقشت الآثار الاجتماعية والاقتصادية للزكاة ، حيث الملاحظ وجود فورقات بين نسب البطالة والفقر في الجزائر ، وكذا الضعف الواضح في تحصيل الزكاة ومؤسساتها يشكل واضح.

الدراسة الخامسة : ركزت الدراسة على فكرة إلزامية رفع الزكاة باعتبارها تشكل من أشكال إعادة توزيع الثورة ، حيث بينت الدراسة أهمية الانتقال من الطابع التطوعي الاختياري (من وجهة النظر الوضعية ، بحيث أن الشرع يلزم الأغنياء بدفع الزكاة واعتبارها ركن من أركان الإسلام،)،أي أن الدراسة تحاول تطبق الزكاة وفق ما اقره الشارع الحكيم ، وتوضح ذلك من خلال المقارنة بين الطابع الإلزامي والتطوعي .

خلاصة

حاولنا خلال هذا الفصل تحليل وتفسير دور صندوق الزكاة في التنمية المستدامة من خلال التطرق إلى مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة من حيث مفهومها ومقوماتها في المطلب الأول،كما تم التطرق في المطلب الثاني إلى أساليب التنمية المستدامة المتعددة والمتنوعة.

أما المطلب الثالث فقد تناول دور الزكاة كأسلوب فعال في تحقيق التنمية المستدامة من خلال اعتبار الأساليب الإسلامية كالوقف والزكاة كأسلوبين ناجعين في تحقيق التنمية،وذلك من خلال التعرف على الآثار المالية والاقتصادية والاجتماعية للزكاة في المجتمع ودورها في القضاء على المشكلات العويصة التي تعترض تطوير المجتمع وتنميته.

وفي الأخير تم التطرق إلى الدراسات السابقة التي تنوعت في مواضيعها سواء عربية أو جزائرية أو أجنبية،وتم التأكيد على موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة والفروق الجوهرية بينها.

تمهيد

تعتبر البطالة والفقر من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها الكثير من دول العالم والتي يؤثر سلبا على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبهدف الحد من هذه المشاكل في الجزائر وبمبادرة من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف قامت بإنشاء صندوق الزكاة وتعميمه على مستوى التراب الوطني معتمدة في ذلك على بعض تجارب الدول العربية والإسلامية التي سبقتها في هذا المجال، حيث يأمل القائمون عليه أن تكون هذه الوسيلة ملائمة وفعالة في الحد من مشكل البطالة والفقر بالجزائر،فالزكاة تعتبر إحدى الركائز المهمة في دعم التنمية الاجتماعية والنهوض بها من أجل الوصول إلى مستوى معيشي ملائم للمجتمعات.

وسيتم في هذا الجانب التطبيقي إجراء دراسة تطبقيه على صندوقا الزكاة بالجزائر عموما وصندوق الزكاة لولاية الوادي خصوصا، لمعرفة مدى مساهمته في تحقيق التنمية في منطقة الوادي وذلك من خلال:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات (التطرق لمنهج الدراسة ولعينة ومجتمع الدراسة والأدوات المنهجية)

المبحث الثاني: مناقشة النتائج (عرض تحليل النتائج، مناقشتها واختبار الفرضيات)

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

أولا: منهج الدراسة

- استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها، وهذا المنهج هو الأنسب للدراسة الحالية حيث قمنا بوصف تطور صندوق الزكاة وحللنا العوامل التي لها تأثير فيه واستخلصنا نتائج خاصة بصندوق الزكاة على المستوى الوطني وأخرى على المستوى صندوق الزكاة بولاية الوادي.

ثانيا :مجتمع الدراسة

- وهو المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث إلى أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، وفي الدراسة الحالية يعتبر صندوق الزكاة على مستوى الوطني في الجزائر مجتمعا للدراسة.

ثالثا : العينة

- وهو ذلك الجزء من مفردات الظاهرة موضوع الدراسة والذي يختاره الباحث وفق شروط معينة لتمثيل المجتمع الأصلي، وفي الدراسة الحالية تمثل العينة اذا بيانات صندوق الزكاة بولاية الوادي من الفترة الزمنية 2004- 2013، وذلك نظرا لتوافر المعلومات الأساسية الخاصة بصندوق الزكاة على المستوى الوطني وولاية الوادي خلال الفترة المذكورة.

رابعا :الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم بهذه الدراسة استخدام أسلوب التكرارات والنسب المئوية في معالجة البيانات وذلك على ضوء طبيعة الدراسة وأهدافها، حيث تم الاستعانة ببرنامج Excel لتجميع البيانات المحصلة وتبويبها وتحليلها.

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

المطلب الأول:عرض النتائج

أولا: تقديم صندوق الزكاة

في سنة 1991، استحدثت الحكومة الجزائرية مؤسسة دينية لجمع أموال الزكاة، ومن ثم منح جزء منها كقروض متناهية الصغر لمساعدة الفقراء على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم[1]، وأطلق على المشروع اسم صندوق الزكاة[2]، ويعتبر صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد.ويتشكل صندوق الزكاة من ثلاث مستويات تنظيمية هي: (اللجنة القاعدية)،(اللجنة الولائية)،(اللجنة الوطنية).

لذلك فإن الصندوق يتشكل من ثلاث مستويات تنظيمية هي[3]:

1-مستويات تنظيم الصندوق

أ -اللجنة القاعدية:

وتكون على مستوى كل دائرة (وحدة تنظيمية إدارية في الجزائر)، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولتها من: رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء ، ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزكين.

ب- اللجنة الولائية:

[1]- نور الدين جوادي وعقبة عبد اللاوي ، الزكاة كآلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي: دراسة تحليلية وفقا لنماذج الاقتصاد الكلي، الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الاسلامي: الواقع، رهانات المستقبل، جامعة غرداية ، الجزائر، 23 و24 فيفري 2011.

[2]- لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 81/91 المؤرخ في 07 رمضان عام 1411 هـ الموافق 23 مارس سنة 1991 والمتعلق ببناء المسجد وتنظيمه وتسييره وتحديد وظيفته وبخاصة المادتين 15 و22 منه، وأيضا استنادا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 82/91 المؤرخ في 07 رمضان عام 1411 هـ الموافق 23 مارس 1991 والمتضمن إحداث مؤسسة المسجد، وبخاصة المادة 3 منه.

[3]- موقع (وزارة الشؤون الدينية والأوقاف/ الجزائر) : (www.marwakf-dz.org).تم التصفح 10-03-2014 .

وتكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية ،وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، وتتكون لجنة مدلولاتها من: رئيس الهيئة الولائية، إمامين الأعلى درجة في الولاية، كبار المزكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المسجدية رئيس المجلس العلمي للولاية محاسب قانوني، اقتصادي، مساعد اجتماعي، رؤساء الهيئات القاعدية .

ج – اللجنة الوطنية :

ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يكون من :

رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلي عن الوزارات التي لها علاقة بالصندوق، كبار المزكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها. ثم إن مهامه الأساسية تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر .

ثم إن مهامه الأساسية تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بـ (صندوق الزكاة) في الجزائر. وسيتم صرف أموال صندوق الزكاة بناء على المداولات النهائية للجنة الولائية إلى العائلات الفقيرة حسب الأولوية، وذلك بإعطائها مبلغا سنويا أو سداسيا (كل ستة أشهر)، أو ثلاثيا (كل ثلاثة أشهر) وهناك جزء من أموال الصندوق يذهب إلى الاستثمار لصالح الفقراء عن طريق منح القرض الحسن، أو شراء أدوات العمل للمشاريع الصغيرة والمصغرة[1].

2 – أدوات الرقابة في نشاط الصندوق :

لكل مواطن ولكل هيئة الحق في الاطلاع على مجموع الإيرادات المتأنية من جمع الزكاة ، وكيف تم توزيعها ، وذلك عن طريق :

التقارير التفصيلية التي تنتشر في كل وسائل الإعلام .

وضع القوائم التفصيلية تحت تصرف أي هيئة أو جمعية للاطلاع على قنوات صرف الزكاة.

نشر الأرقام بالتفصيل على موقع الوزارة على الانترنت.

اعتماد نشريه صندوق الزكاة كأداة إعلامية تكون في متناول كل الجهات والأفراد .

[1]– المرجع نفسه.

لا بد على المزكي أن يساعد الجهاز الإداري للصندوق في الرقابة على عمليات جمع الزكاة وذلك بإرسال القسائم أو نسخ منها إلى لجان المداولات المختلفة على كل المستويات .

3 – الدور الاقتصادي صندوق الزكاة :

حيث تلعب مؤسسة الزكاة دورا هاما في المجال الاقتصادي على المستويات التالية:

1- **إعادة توزيع الدخل** : فهي تضمن إعادة توزيع الدخل بشكل مستمر لا ينقطع كل سنة ، وهي لا تنقطع حتى وإن انعدم محتاجون لها.

2- **تجارب الاكتناز**: لأنه تطيل للطاقات المالية والمادية ، وبسبب الركود الاقتصادي ويتسبب في البطالة.

3- **تحفيز على الاستثمار** : فمعدل 2.5 % يعتبر المعدل الأدنى الذي يجب على صاحب المال أن يتجاوز بكثير لأنه إن حصل على ربح يساوي هذا المعدل أكلت الزكاة ربحه وجزء من رأس ماله .

4- **تكافح البطالة**: فالمال الذي ينمي تتسع دائرة تمويله مما يتطلب توظيفا أكبر وهذا ما يجعل نسب البطالة تتراجع عاما بعد عام إلى أن يتم القضاء عليها .

5- **تشجيع الإنتاج** :إن الآخذ للزكاة خاصة من كل الفقراء والمساكين تخصص حصته من الزكاة للاستهلاك ، وهذا ضمن دوران عجلة الإنتاج ، مادام هناك أناس يحصلون على دخل ينفقونه في قضاء حوائجهم الأساسية وحتى بالنسبة لغير هؤلاء فالتوظيف الناجم عن استقرار تنمية المال يجعل أصحاب الوظائف القديمة يستفيدون من مدا خيل إضافية، وأصحاب الوظائف الجديدة يحصلون على دخل مما يجعل الإنفاق الاستهلاكي يزداد سواء نتيجة الدخل الإضافي أو نتيجة المداخيل الجديدة .

ثالثا– عملية تحصيل وتوزيع أموال الزكاة من طرف الصندوق

تحصيل أموال الزكاة من طرف الصندوق

تتكفل وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بمهام جمع الزكاة، عبر مديرياتها على مستوى الدوائر والولايات، فقد عمل مسيرو صندوق الزكاة الجزائري على إتباع الأساليب والطرق التي تمتاز بالسهولة والبساطة للمساعدة في زيادة عملية التحصيل، وتعزيز ثقة المزكين.

1-1- زكاة المال :

حيث يتم الترويج له في عاشوراء وهذا للعرف السائد عند المجتمع الجزائري، الذي يزكي ماله في هذا اليوم.ويتم التحصيل بالطرق التالية :

- **عملية التحصيل في المساجد :**

حيث تم تنظيم هذه الطريقة وضبطها وإيضاحها للأئمة أولا ثم الأشخاص ثانيا، تفاديا لأي مشاكل أو تجاوزات، ولقد تم وضع مجموعة من الضوابط والإجراءات التي يجب احترامها والالتزام بها أثناء القيام بعملية الجمع.

- **الجمع عن طريق المراكز البريدية:**

بغية تنويع أساليب جمع الزكاة وتسهيلا للأشخاص الراغبين في دفع زكاتهم وكسب ثقة هذه الفئة تم اعتماد أسلوب الجمع عن طريق المراكز البريدية وهذا باستعمال:

- **الحوالة البريدية:**

ويطلق عليها اسم حوالة الزكاة حيث نجد فيها رقم الحساب الولائي الموجودة لدى مكاتب البريد المنتشرة عبر كافة القطر الوطني وبيانات تتعلق بالمزكي والمبلغ الذي قام بدفعه.

- **الصكوك:**

وهي التي يدون عليها رقم حساب صندوق الزكاة الخاص بالولاية التي يقطن فيها بالإضافة إلى كتابة المبلغ المدفوع بالأرقام والحروف، كما يمكن اللجوء إلى البنوك لأخذ صك بنكي ويتم البنك إيصاله إلى البريد.

كما يتم اعتماد دفع الزكاة عن طريق حساب بنك البركة، أما بالنسبة للجالية الجزائرية في الخارج فإنه بإمكانها دفع زكاة أموالها عن طريق تحويلها إلى حساب الصندوق الوطني(رقم 10- 4780) بواسطة حوالة بريدية أو غيرها من وسائل الدفع وهذا مع مراعاة البنوك التي حددتها الوزارة للتعامل معها في الخارج.

الجدول رقم (2– 1): يبن تطور حصيلة زكاة المال للفترة (2003–2011)

السنوات	الحصيلة الوطنية لزكاة المال د.ج
2003	118.158.269.35
2004	200.527.635.50
2005	367.187.942.79
2006	483.584.931.29
2007	566.814.000.00
2008	427.179.898.29
2009	887.000.000.00
2010	900.000.000.00
2011	1200.000.000.00

المصدر : عبد الله بن منصور ، عبد الحكيم بزاوية ، دراسة تقيميه لتجربة الزكاة الجزائري ، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الأول حول تثمير أموال الزكاة وطرق تفعيلها في العالم الإسلامي ، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية ،جامعة البليدة ، الجزائر ،18– 19 جانفي 2012، ص09.

ومن المزيد من التوضيح يمكن ترجمة الجدول التالي إلى الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (2-1) تطور الحصيلة الوطنية لزكاة المال خلال الفترة (2003-2011)

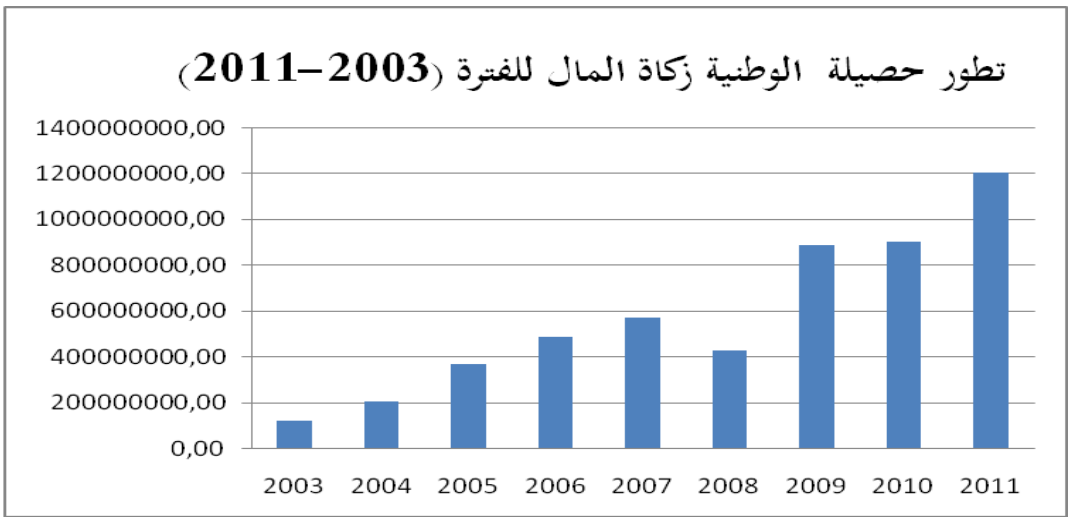

من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات وزارة الشؤون الدينية

من خلال الجدول المبين في الشكل أعلاه نقوم بدراسة تحليلية تحصيلا للزكاة لكل سنة ولمجموع السنوات من خلال مساهمة كل ولاية في التحصيل.

ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كل السنوات تميزت باختلالات في تحصيل الزكاة وهذا راجع للتحصيل المختلف في كل ولاية، فبالنسبة لحصيلة زكاة المال كانت في أول سنة بداية نشاط الصندوق ضعيفة جدا، فقد قدرت بحوالي 118.158.269.35دينار جزائري، ولعل ذلك راجع إلى عدم معرفة الشعب الجزائري بالصندوق فقد شهدت 31 ولاية عدم تحصيلها للزكاة،أما في سنة 2004 فنلاحظ ارتفاع محسوس بأكثر حيث وصلت النسبة إلى 200.527.635.50، ثم بقيت الحصيلة في تزايد من سنة إلى أخرى إلى أن وصلت سنة 2007 إلى 566.814.000.00 أي ما يقارب خمسة أضعاف مع أول سنة للصندوق ،ثم حدث تراجع في سنة 2008 حيث وصلت الحصيلة إلى 427.179.898.29 دينار جزائري،ثم بدأت في تزايد مطرد إلى أو وصلت سنة 2011 إلى 1200.000.000.00دينار جزائري.

1-2- زكاة الفطر :

يتم الترويج لها في الأيام العشر الأواخر لرمضان، لأنها مقترنة بعيد الفطر، وتجمع مرة واحدة في السنة في أواخر شهر رمضان المعظم وهي واجبة بنص القرآن والسنة وإجماع العلماء .وهي تعتبر زكاة على الرؤوس، إذ على كل مسلم أن يخرجها عن نفسه وأولاده.

يتم تأسيس لجنة خاصة بزكاة الفطر في كل مسجد تنتهي مهمتها بانتهاء العملية ، وتتم نفس الإجراءات التنظيمية والعملية السابقة الذكر ما عدا أن زكاة الفطر يكون محضرها يومي وخصص لها دفتر محاضر خاص موقع ومؤشر عليه من طرف المديرية الولائية.

الجدول رقم (2-2) يبن تطور حصيلة زكاة الفطر للفترة (2003-2010)

السنوات	الحصيلة الوطنية لزكاة المال د.ج
2003	57.789.028.60
2004	114.986744.00
2005	257.155.895.80
2006	320.611684.36
2007	262.178.602.70
2008	241.944.201.50
2009	270.000.000.00
2010	280.000.000.00

المصدر : عبد الله بن منصور ، عبد الحكيم بزاوية ، مرجع سابق ص09.

ومن المزيد من التوضيح يمكن ترجمة الجدول التالي إلى الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (2-2) تطور الحصيلة الوطنية لزكاة الفطر خلال الفترة (2003-2010)

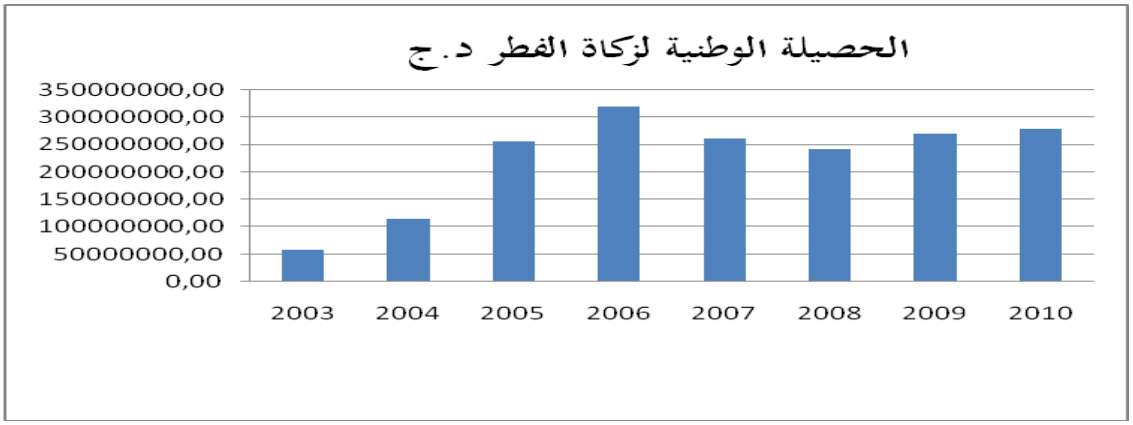

من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات وزارة الشؤون الدينية

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن حصيلة زكاة الفطر ميزت بإختلالات في التحصيل بين السنوات السبع كما لاحظنا في زكاة المال، حيث كانت في أول سنة بداية نشاط الصندوق ضعيفة جدا، فقد قدرت بحوالي 57.789.028.60 دينار جزائري،وهذا راجع إلى عدم معرفة الشعب الجزائري بالصندوق كما هو الحال بالنسبة لزكاة المال فقد شهدت27 ولاية عدم تحصيلها للزكاة،أما في سنة 2004فنلاحظ ارتفاع محسوس بأكثر حيث وصلت النسبة إلى 200.527.635.50، ثم بقيت الحصيلة في تزايد من سنة إلى أخرى إلى أن وصلت سنة 2007 إلى 262.178.602.70أي ما يقارب خمسة أضعاف مع أول سنة للصندوق ،ثم حدث تراجع في سنة 2008 حيث وصلت الحصيلة إلى 241.944.201.50 دينار جزائري،ثم بدأت في تزايد مطرد إلى أو وصلت سنة 2010 إلى 280.000.000.00 دينار جزائري.

غير أن هذه الحصيلة أقل ما يمكن قوله أنها ضعيفة مقارنة مع تعداد السكان في الجزائر والذي يقدر ب 37 بمليون نسمة ، ومعدل زكاة الفطر مقدرة ب 100 د ج للفرد الواحد.وإن زكاة الفطر سواء سلمت طعاما أو نقدا تختلف عن زكاة المال لارتباطها بفريضة الصيام ، ولاقترانها بزمن محدد يشترك فيه جميع الجزائريين ،لذلك لا يمكن الاعتماد على هذه الأموال كمصدر تمويلي في عمليات الصندوق المختلفة ، حيث تجمع الزكاة على مستوى المساجد وتوزع مباشرة إلى مستحقيها من الفقراء.

1-3- زكاة الزروع والثمار :

ويتم دفعها عند جني المحاصيل الزراعية، سواء كانت حبوب أو ثمار.

2- توزيع أموال الزكاة من طرف الصندوق

إجراءات التوزيع لهذه الأموال ودورها في مكافحة الفقر، ونظرا لأهمية هذه العملية وضعت مجموعة من الإجراءات الصارمة وذلك لضمان وصول أموال الزكاة إلى المستحقين الفعليين وفي الآجال المحددة ويمكن تقسيم عملية توزيع الزكاة إلى مرحلتين:

2-1- مرحلة ضبط قوائم المستفيدين:

توكل مهمة ضبط قوائم المستفيدين للجنة الولائية لصندوق الزكاة في كل دائرة من دوائر الولاية، وذلك بالتنسيق مع اللجان القاعدية انطلاقا من تعليمات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف التي تتولى تحديد المبلغ المخصص لكل عائلة انطلاقا من حصيلة أموال الزكاة وعدد المحتاجين وتتقيد اللجنة الولائية بمبدأ العدالة في التوزيع بناءا على إذن التوزيع الصادر عن الوزارة.

بالنسبة للمساعدات الموجهة للفقراء والمساكين فتتقدم هذه العائلات إلى مديرية الشؤون الدينية والأوقاف للولاية التي تقيم فيها، حيث تملأ طلبا خطيا للزكاة زائد ملف إداري، وتملأ كذلك استمارة استحقاق الزكاة ، ثم تجمع كل الملفات وتقدم إلى الهيئة القاعدية كما ذكرنا سابقا وهذه الأخيرة تقترح عددا من العائلات الأشد فقرا عن كل بلدية، ثم تحرر محضر مداولة يتضمن القائمة الاسمية لأرباب هذه العائلات الواردة من مجموع اللجان القاعدية.

2-2- عملية توزيع أموال الزكاة :

تصرف الأموال المحصلة من الزكاة كما يلي[1]:

الحالة الأولى : إذا لم تتجاوز الحصيلة الوطنية 6 مليون نوزع كما يلي :

[1]- مقال حول ، تجربة صندوق الزكاة في مكافحة الفقر ، على الموقع

http//www.kantakji.com/files/zakat/3301.ppt تم التصفح 2014/03/02

87.5% توزع للفقراء والمحتاجين

12.5% توجه لمصاريف صندوق الزكاة.

الحالة الثانية :إذا تجاوزت الحصيلة الوطنية 6 مليون توزع كما يلي:

50% توزع للفقراء والمحتاجين

12.5% توجه لمصاريف صندوق الزكاة.

37.5% توجه للاستثمار.

وفيما يتعلق باستثمار أموال الزكاة والذي أعطى له شعار- **لا نعطيه ليبقى فقيرا وإنما ليصبح مزكيا** – حيث خصصت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف نسبة 37.5 % من حصيلة الزكاة للاستثمار، وقد ابرم اتفاق مع بنك البركة ليكون وكيلا تقنيا في مجال استثمار أموال الزكاة والتي تمت ترجمتها فيما اصطلح عليه صندوق استثمار أموال الزكاة الذي يمول المشاريع التالية[1] :

- تمويل مشاريع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.
- تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
- تمويل المشاريع المصغرة ، مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش .
- دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- إنشاء شركات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري.
- والجدول التالي يبين توزيع الزكاة على الفقراء والمساكين من الفترة (2003-2008)

[1]- المدة 06 من اتفاقية التعاون في مجال استثمار أموال الزكاة بين وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وبنك البركة .

الجدول (2-3) يبين توزيع الزكاة على الفقراء والمساكين:

السنوات	عدد العائلات المستفيدة
2003	21.000
2004	35.500
2005	53.500
2006	62.500
2007	22.562
2008	150.598

المصدر :وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

ومن المزيد من التوضيح يمكن ترجمة الجدول التالي إلى الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (2-3)تطور عدد العائلات المستفيدة خلال الفترة (2003-2008)

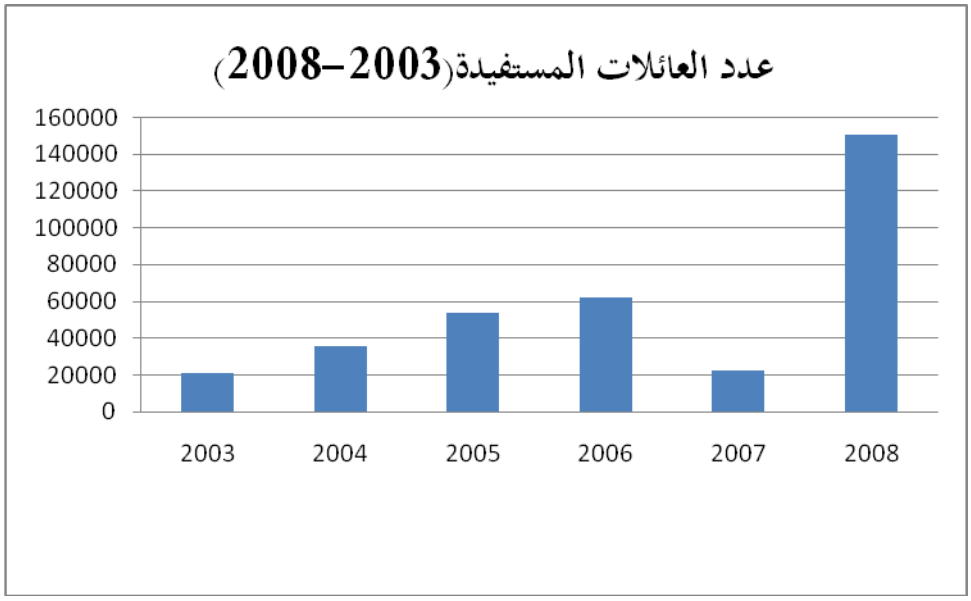

من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات وزارة الشؤون الدينية

من خلال الجدول المبين أعلاه، فإن العائلات التي استفادت من زكاة الفطر في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، فقد كان العدد في أول سنة21000 ثم ازداد ليصبح 35500 بعد سنة أي في2004 ، ثم 53500 سنة 2005 إلى أنه في سنة 2007 انخفض العدد ليصل إلى 22562 ثم عاد في الارتفاع ليصل سنة 2008 إلى 150598 عائلة مستفيدة من زكاة الفطر.ويتراوح المبلغ الممنوح لهذه العائلات ما بين 3000 إلى 15000 دينار جزائري، وهو مبلغ زهيد لا يكفي احتياجات هذه العائلات الفقيرة، فإنها لا تحقق الأهداف المرجوة في اغناء الفقراء وسد حاجة المساكين .ولو قمنا بعملية حسابية بسيطة نجد أنه لو جمعت أموال زكاة الفطر كاملة، ووزعت على مستحقيها فنجد أنه يتم توزيع على 28717 عائلة مبلغ شهري يقدر ب 10000 دينار جزائري.

ثالثا– الدور التنموي لصندوق الزكاة لولاية الوادي

شهدت الأموال المجموعة من طرف أموال الزكاة نموا معتبرا انطلاقا من سنة تأسيسه ، وهو ما سمح بارتفاع عدد من المستفيدين منه سواءا من العائلات الفقيرة أو ذوي المهن الحرة (الاستثمار عن طريق القرض الحسن) مما يساعد في المساهمة في تحقيق التنمية. وهو ما يمكن إبرازه من خلال الأرقام الآتية :

تحليل تطور صندوق الزكاة بولاية الوادي

1–تطور حصيلة الزكاة لولاية الوادي :

يوضح الجدول الموالي تطور الحصيلة الإجمالية للزكاة المحصلة على مستوى ولاية الوادي كما يلي :

الجدول رقم (2–4) تطور الحصيلة الإجمالية للزكاة بولاية الوادي خلال الفترة (2004–2013)

السنة	الحصيلة الإجمالية لزكاة المال لولاية الوادي
2004	1493080.00
2005	6502158.00
2006	2862870.00
2007	1416825.00
2008	2546500.00
2009	4107237.00
2010	8468640.00
2011	9948800.00
2012	15340645.00
2013	15282768.00

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات مديرية الشؤون الدينية لولاية الوادي

ومن المزيد من التوضيح يمكن ترجمة الجدول التالي إلى الشكل البياني التالي :

(الشكل رقم 2-4): تطور الحصيلة الإجمالية للزكاة بولاية الوادي خلال الفترة (2004-2013)

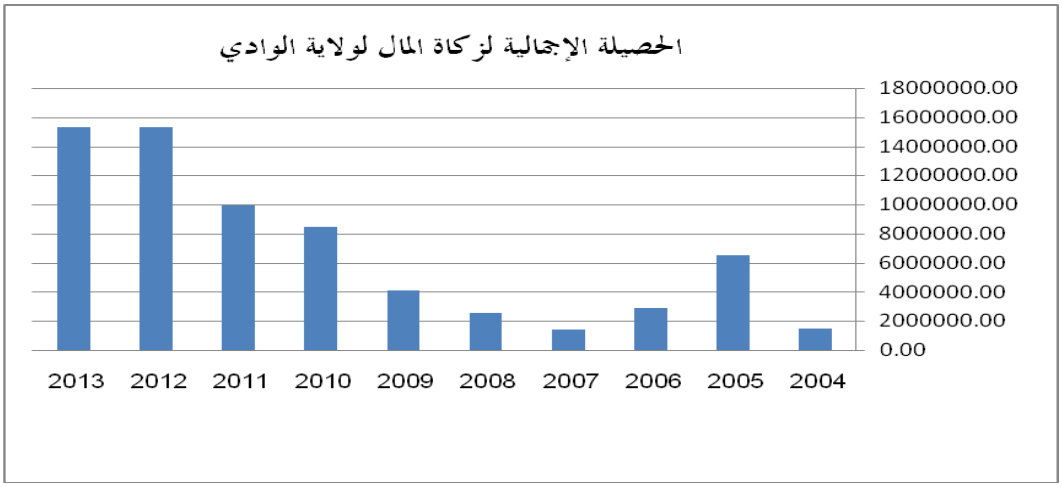

من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات مديرية الشؤون الدينية بالوادي

يوضح الشكل أعلاه تطور حصيلة زكاة المال لولاية الوادي الخلال الفترة (2004-2013)، فمن خلال بيانات الجدول والشكل رقم (2-4)، نلاحظ التطور المستمر لحصيلة زكاة المال المحصل عليها بالولاية، فمنذ سنة 2004 والحصيلة المالية في تزايد مستمر إلى سنة 2005، ثم حصل انخفاض في نسبة الزكاة المحصلة في سنتي 2006- 2007 ، ثم واصلت النسبة في الزيادة إلى سنة 2011، حيث حقق في سنة 2012 نسبة كبيرة في قيمة الزكاة مقارنة مع سنة 2011.

ويمكن إرجاع هذا النمو في الحصيلة الإجمالية للزكاة إلى الدور الفعال الذي تلعبه اللجان بمختلف مستوياتها (قاعدية، ولائية ، وطنية) ، وكذا المساجد في التوعية بضرورة دفع أموال الزكاة إلى الصندوق ، وكذا الفائدة المترتبة عنها على الفرد بصفة خاصة والمجتمع عموما ، مما ولد اقتناعا متزايد بضرورة تنظيم الزكاة جمعا وتوزيعا، إضافة إلى تحسين آليات الرقابة والشفافية والتنظيم وزيادة التوعية الإعلامية التي انتهجتها مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بالولاية ، كما يتزامن مع الفكر الزكوي عالم الإعلام (جرائد،مجلات،إذاعة، تلفزة....الخ) ،وبالتالي ترسيخ فكرة الصندوق في أذهان المواطنين (فقراء ومزكين).

2-مساهمة صندوق الزكاة لولاية الوادي للقضاء على الفقر :

يعد تفشي ظاهرة الفقر من أعظم الآفات المجتمعية، و عليه فقد حرص الإسلام على اجتثاث هذه الظاهرة من خلال تشريعه للعديد من الأحكام التي تهدف إلى تحقيق التوازن في توزيع الثروة والتي من أهمها الزكاة، إذ أن من أهم أهداف الزكاة توسيع دائرة التملك وتحويل أكبر عدد مستطاع من الفقراء والمعوزين إلى مالكين بما

يكفيهم شر السؤال ومن يعولون. ويتفق الكثير من الباحثين أن للزكاة أثر مباشر في تحقيق عدالة توزيع الثروة و اجتثاث الفقر و أسبابه من خلال أداة دوريتها التي تعمل على إعادة توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء، و ذلك من خلال اقتطاع جزء من دخول الأغنياء وثرواتهم وإعطاؤها للفقراء. لذا سنعمل من خلال هذه العمل البحثي على إبراز الهدف الأسمى للإسلام لاستخدام أداة الزكاة في محاربة ظاهرة الفقر و اجتثاثها من جذورها لأجل تحقيق التوازن المستدام للمجتمع المسلم وذلك من خلال صندوق الزكاة لولاية الوادي.

الجدول رقم (2–5) يبين تطور عدد العائلات المستفيدة من الزكاة على مستوى ولاية الوادي (2004–2013)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد العائلات المستفيدة	1306	1067	1247	1219	1248	1016	2459	1510	1298	3036
عدد العائلات المعوزة	15020	22608	15936	20806	19998	20110	25124	28256	28256	26977
نسبة المستفيدين	%8.7	%4.7	%7.8	%5.8	%6.2	%5	%9.7	%5.3	%4	%11

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على مديرية الشؤون الدينية لولاية الوادي ، مديرية النشاط الاجتماعي لولاية الوادي.

ويمكن التوضيح من خلال ترجمة الجدول التالي إلى الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (2-5) يبين تطور عدد العائلات المستفيدة من الزكاة على مستوى ولاية الوادي (2004-2013)

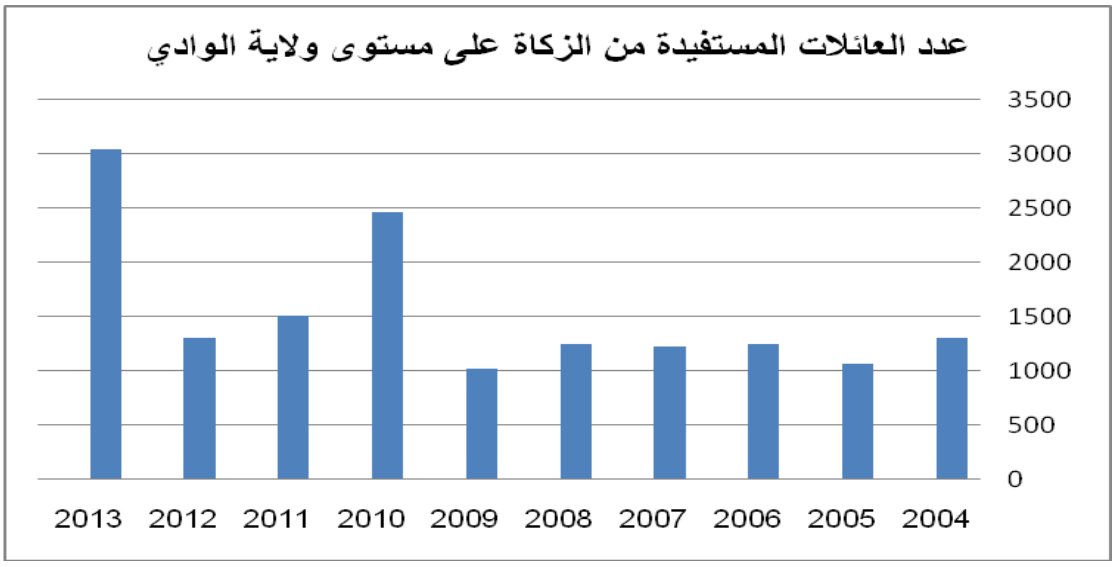

من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات مديرية الشؤون الدينية بولاية الوادي

من خلال بيانات الشكل رقم (2-5) يتضح تزايد عدد العائلات المستفيدة من صندوق الزكاة الإجمالي، حيث بلغ العدد للعائلات المستفيدة سنة 2004وهي بداية نشاط الصندوق ب 1306 عائلة، لينخفض العدد في السنوات الأخرى ويبقى متذبذب إلى أن يصل إلى 3036 سنة 2013، وقد كان مبلغ الاستفادة يقدر ب 5000د.ج سنة2013 .

ويعزى ذلك بالمقام الأول إلى ارتفاع حصيلة الأموال المحصلة من دافعي الزكاة ، إضافة إلى تطوير آليات الرقابة والتوزيع والتنظيم التي انتهجتها مديرية الشؤون الدينية والأوقاف ، وهو ما يسمح في الأخير برفع الغبن عن فئة الفقراء والمحرومين ويقوي العلاقات بين مختلف فئات المجتمع ، وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية .

3-مساهمة صندوق الزكاة للقضاء على البطالة :

حقق صندوق الزكاة نقلة نوعية في مساهمته في ترقية النشاط الاجتماعي والاقتصادي ولاسيما بعد تحوله إلى مؤسسة استثمارية تساهم في خلق مناصب شغل مما يساهم في القضاء على ظاهرة البطالة ، وذلك من خلال القرض الحسن ، الذي يعطى أهمية خاصة للحياة الاقتصادية ولأن القرض يقدم خدمة ضرورية للفرد الذي لا يستطيع أسلوب آخر أن يقدمها ، ولكن ينبغي التنبيه إلى أن القرض في الإسلام ليس أسلوبا استثماريا في حق المقترض فالاستثمار وتوظيف الأموال في الإسلام يستهدف تحقيق عائد ما قد يكون اقتصاديا ، وقد يكون معنويا

وآخرويا ، فالقرض يعتبر من أعظم أساليب توظيف الأموال وتثميرها تثميرا يحقق الهدف المعنوي والآخروي ، ولكنه ممنوع منعا قاطعا من اعتباره وسيلة لتحقيق عائد اقتصادي ، حيث تمكن صندوق الزكاة لولاية الوادي من تحقيق 42 مشروعا في شتى النشاطات الحرفية والتجارية ، وهو ما يبينه الجدول أدناه :

الجدول رقم (2–6) يبين :تطور حصيلة المشاريع الاستثمارية لصندوق الزكاة بولاية الوادي خلال الفترة (2007-2013)

السنة	المبلغ المخصص للاستثمار	عدد المشاريع الممولة	نسبة البطالة %
2007	2062500.00	3	%16
2012	/	23	%9.10
2013	3600000.00	16	%8.5

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على مديرية الشؤون الدينية لولاية الوادي ، مرجع سبق ذكره.

ويتضح من خلال الجدول رقم (2– 6)تطور حجم المبالغ المخصصة للاستثمار من سنة لأخرى انطلاقا من سنة 2007، وهي بداية تخصيص أموال الزكاة للجانب الاستثمار بالولاية بمساعدة صندوق الزكاة ، حيث يلاحظ انخفاض في عدد المشاريع الممولة والمستفيدة من هذه المبالغ وذلك راجع لحداثة هذه القروض وعدم معرفة المحتاجين بهذه القروض ، أما في ما يخص نسبة البطالة فنلاحظ انخفاض في هذه النسبة ففي سنة 2007 كانت نسبة البطالة تمثل 16 % وانخفضت تدرجيا إلى أن وصلت8.5 % سنة 2013، وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في النشاط الاقتصادي الذي عرفته الولاية وذلك على مستوى الفلاحي والتجاري وكذا مساهمة صندوق الزكاة في تمويل هذه القطاعات حتى وان كانت بنسبة ضعيفة مقارنة مع وسائل التمويل الأخرى المتاحة للمستثمرين .

حيث أن المشاريع بدأت في تزايد وهذا راجع إلى التسيير المنظم والتطور المستمر لجهود مديرية الشؤون الدينية والأوقاف الخاصة بصندوق الزكاة لولاية الوادي من جهة وكذا ارتفاع عدد المزكين بالولاية جهة أخرى ، في ظل نوعية هذه القروض الممنوحة وهي قروض بدون فوائد ،وهو ما ساهم في تنامي حصيلة الاستثمار الخاصة بصندوق الزكاة،حيث يقوم هذا الأخير من خلال هذه العملية بإعانة الشباب البطالين بالولاية الراغبين في فتح مشاريعهم الخاصة ،وهو ما يسمح بامتصاص البطالة وتوفير مصادر رزق مستمر ، إضافة إلى رفع القدرة الإنتاجية وتحسين وضعية الاقتصاد.

ولمزيد من الإيضاح نضع الأشكال البيانية التالية :

الشكل رقم (2-6) :يبين تطور حصيلة المشاريع الاستثمارية والبالغ المخصصة للاستثمار لصندوق الزكاة بولاية الوادي خلال الفترة (2007-2013)

من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات مديرية الشؤون الدينية بولاية الوادي

وتجدر الإشارة بهذا الشأن ، فقد تنوعت النشاطات الاستثمارية لممولة من أموال الزكاة ، بين النشاطات الحرفية والصناعة التقليدية ، ولا سيما أن الولاية تتميز بهذا النوع من النشاطات عبر كامل ربوع هذا الولاية ، وكذلك النشاطات التجارية ، إضافة إلى مشاريع تتعلق بالقطاع الفلاحي في شقيه النباتي والحيواني ، في ظل الطابع الفلاحي الذي تتمتع به الولاية ، وهو ما يشجع الاستثمار في هذا المجال.

وفي نفس السياق ، فقد أعطت الهيئة القائمة على صندوق الزكاة الفرصة للاستثمار بالنسبة لفئة النساء ، حيث لم تكن حكرا فقط على الرجال ، وهو ما يؤكد مرة أخرى على تحقيق العدالة بين الجنسين في التمتع بأموال الزكاة وفق ما تقضيه الشريعة الإسلامية ، حيث كانت مجمل النشاطات التي تم تمويلها ' قد ارتكزت بالدرجة الأولى على ورشات الخياطة ،ومكاتب الدراسات لحاملي الشهادات في التخصصات المعنية.

ويرجع تذبذب عدد المستفيدين من القروض الحسنة إلى السبب الرئيسي في ذلك وهو التفاوت في المداخيل المحصلة والتي تقابل كل سنة إلا أن عدد المستفيدين من القروض الحسنة خلال السنوات الماضية مجتمعة من 2007 إلى 2013 ضئيل جدا ، حيث بلغ 42 مستفيد ويرجع ذلك إلى :

- سوء الفهم وقلة الوعي من قبل دافع الزكاة للطريقة الجديدة المنظمة لجباية الزكاة والممثلة في صناديق الزكاة

- غياب الحملات التحسيسية لإظهار الدور الفعال الذي تلعبه صناديق الزكاة في الحد من مشكلة البطالة .غياب العمل الجمعوي التطوعي في مجال الحملات التعريفية للمساهمة في تنمية موارد صندوق الزكاة من خلال تنظيم محاضرات وندوات تحسيسية .

- غياب التخطيط الإعلامي لصندوق الزكاة ، حيث تعاني صناديق الزكاة من قلة مواردها بسبب توزيع الزكاة بالطرق التقليدية من قبل مانحيها ومن هنا يبرز دور التخطيط لهذه المؤسسات .

- ضعف البرنامج الترويجي الزكوي الذي هو فعل تواصلي مع الجمهور لأجل تبادل المعلومات والتفاعل المشترك مع مشاكل المجتمع قصد التأثير في السلوكيات ومواقف الأفراد والجماعات في اتجاه تنمية الروح الزكوية والنهوض بقيم المجتمع .

- عدم استخدام التكنولوجيا الحديثة في جمع الزكاة وتبسيط طرق الدفع ، حيث إن تبسيط طرق الدفع من شانه أن يسهل دفع الزكاة والصدقات للصندوق.

4- النشاطات الممولة من طرف صندوق الزكاة للمشاريع الاستثمارية:

تمثل تمويل الأنشطة الحرفية وخاصة خياطة جاهزة، حلاقة، ورشات الصيانة، نقش على الجبس، نجارة الألمنيوم والتلحيم ...الخ ما نسبته 100 با لمائة من النشاطات الممولة [1].

النشاطات الممولة من طرف صندوق الزكاة للمشاريع الاستثمارية حسب الجنس:

تمثل الأنشطة المحصل عليها من النساء المستفيدات حوالي: 8 بالمائة، والرجال 92 بالمائة وتعتبر نسبة النساء ضعيفة جدا.

4- إجراءات وتدابير عامة لتفعيل دور صندوق الزكاة لولاية الوادي في حد من مشكلة البطالة :

إن نجاح أي مشروع في تحقيق أهدافه، يحتاج إلى مجموعة من المتطلبات والمقومات التي تمكنه من النجاح على أرض الواقع، ومشروع صندوق الزكاة يعتبر من بين المشاريع الجديرة بالاهتمام نظرا للدور الذي تؤديه في القضاء على الكثير من المشكلات التي يواجهها المجتمع، والتي تعتبر مشكلة بطالة واحدة منها بالرغم من الدور الايجابي لهذا المشروع، إلا أنه بحاجة إلى بذل جهود اكبر ،بالإضافة إلى حاجته إلى

[1] حسب تقرير السيد يوسف الباهي، رئيس مصلحة المستخدمين والوسائل، مديرية الشؤون الدينية ، ولاية الوادي ، 7 أفريل 2014.

اهتمام اكبر، وفي هذا الإطار نقدم بعض المقومات أو المتطلبات الواجب توافرها لتفعيل دور صندوق الزكاة على مستوى ولاية الوادي في حل مشكلات المجتمع عموما والحد من مشكلة البطالة خصوصا، تتمثل في :

- توعية المواطنين بأهمية مشروع صندوق الزكاة ودورها وذلك من خلال مشاركة جميع وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة (إذاعة ،تلفزيون، جرائد) من خلال الندوات والحصص التي يديرها المختصون في مجالات الشريعة والاقتصاد والمالية لان المشروع يهم الجميع، ويعطي لها الوقت الكافي والشرح الوافي لكي يفهم المواطن أبعاد المشروع وأهميته.
- إعطاء أهمية أكبر المساجد للقيام بعملية التوعية والتحسيس بأهمية المشروع .
- إقامة الندوات والملتقيات من طرف المختصين دائما وذلك في الجامعات والثانويات ودور الثقافة والمؤسسات الاقتصادية.
- تفعيل عملية الجمع والتوزيع للأموال الزكاة من خلال:
- التركيز في الحملة الإعلامية على رجال الأعمال
- تنظيم لقاءات دورية لمسؤولي القطاع والوالي مع كبار المزكين
- اعتماد نشريه دورية عن صندوق الزكاة كأداة إعلامية تكون في متناول الجهات والأفراد
- تحويل مبالغ شهرية لبعض الفئات الفقيرة من أموال الزكاة، مع إصدار بطاقات الزكاة لكل من الفئات تكون سنوية قابلة للتجديد متى استدعت الضرورة لذلك.

أما بالنسبة للجالية الجزائرية القاطنة بالخارج يفضل وضع موقع على شبكة الانترنت مع إمكانية الدفع عن طريق استعمال بطاقات الائتمان البنكية من أجل دفع مستحقات الزكاة.

- زيادة الدعم المادي من الدولة لإنجاح المشروع:

حيث أن إنجاح مشروع بهذه الأهداف التي يطمح إلى تحقيقها بحاجة إلى سيولة ماسة وذلك من أجل تنظيم الملتقيات والندوات وإعداد الدراسات الخاصة الصندوق وانجاز الملصقات الإشهارية.

من حيث الهيئة المشرفة على نشاط الصندوق:

- يجب أن تكون الهيئة القائمة علية مستقلة غير تابعة الإدارة أو الهيئات وذلك لان الواقع أثبت عدم ثقة الأغنياء والفقراء على السواء في الكثير من الجهات الرسمية .
- يجب أن تكون الهيئات المحلية أو اللجان المكلفة بجمع وتوزيع الزكاة محل ثقة من طرف المواطنين.
- يجب أن تتكفل كل لجنة محلية تحصيل الزكاة بمهمة الزكاة على غير ما هو معمول بها في الوقت الحالي، حيث يتم إرجاع المبالغ المحصلة إلى الصندوق الولائي.
- يجب الانتقال من مرحلة الارتجالية وعدم الوضوح إلى الدراسة الدقيقة والشفافية في كل شيء.
- العمل بالقوانين المنظمة للصندوق والابتعاد عن العشوائية .
- تفعيل دور اللجان المسجدية.
- تعميم صناديق الزكاة المسجدية على باقي مساجد الولاية.
- اشتراك عدد اكبر لهيئات المجتمع المدني والجمعيات المحلية في هيئة إدارة الصندوق لإعطائه أكثر مصداقية

وتعتبر هذه المتطلبات التي توصلنا إليها من جلال الدراسة الميدانية التي قادتنا إلى الاتصال ببعض المهتمين بالصندوق على مستوى مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بولاية الوادي، وهذا من اجل تفعيل دور صندوق الزكاة بالولاية من خلال إزالة العراقيل والمشاكل التي تعيق سيره الحسن، وحتى يتمكن من القيام بدوره كما ينبغي ويحقق أهدافه المنشودة، وان كانت هذه المتطلبات لا يمكن أن تتحقق جميعها في المستقبل القريب إلا أننا نأمل أن يتم تجسيد ولو الجزء اليسير منها حتى يساهم صندوق الزكاة بولاية الوادي في تحقيق غاياته ويحد من مشكلات المجتمع المنتشرة في الولاية وخاصة في الآونة الأخيرة.

المطلب الثاني :مناقشة النتائج

أولا: استعراض أهم النتائج

1- أن كل السنوات تميزت باختلالات في تحصيل الزكاة وهذا راجع للتحصيل المختلف في كل ولاية، فبالنسبة لحصيلة زكاة المال كانت في أول سنة بداية نشاط الصندوق ضعيفة جدا، فقد قدرت بحوالي 118.158.269.35دينار جزائري،ثم بدأت في تزايد مطرد إلى أو وصلت سنة 2011 إلى 1200.000.000.00دينار جزائري.

و يفسر ذلك إلى عدم معرفة الشعب الجزائري بالصندوق فقد شهدت 31 ولاية عدم تحصيلها للزكاة،حيث بدأ الصندوق في تزايد سنة بعد سنة.

2- ارتفع عدد المستفيدين من صندوق الزكاة سنة بعد سنة ففي أول سنة استفاد 21000 ليصيح 150598 سنة 2008.

ويفسر ذلك بارتفاع مداخيل صندوق الزكاة الناتج عن انتشار التوعية به وبداية مساهمة رؤوس الأموال فيه سنويا.

3- نلاحظ التطور المستمر لحصيلة زكاة المال المحصل عليها بولاية الوادي حيث حقق في سنة 2012 نسبة كبيرة في قيمة الزكاة مقارنة بالسنوات الماضية لتصل 15340645.00 دج

ويفسر ذلك بمساهمة رجال الأعمال في المنطقة في الصندوق وقيام مصالح الشؤون الدينية بالولاية بحملات إعلامية على مستوى المساجد.

4- يتضح تزايد عدد العائلات المستفيدة من صندوق الزكاة الإجمالي، حيث بلغ العدد للعائلات المستفيدة سنة 2004 وهي بداية نشاط الصندوق بـ 1306 عائلة ليصل إلى 3036 سنة 2013، أي أن العدد تضاعف ثلاثة مرات وهو أمر جدير بالإشارة والاهتمام .

5- تطور حجم المبالغ المخصصة للاستثمار من سنة لأخرى انطلاقا من سنة 2007 إذ كانت هناك 3 مشاريع ليتضاعف عشر مرات في ظرف 5سنوات ليصل 27 مشروعا.

ويفسر انخفاض عدد المشاريع الممولة والمستفيدة من مبالغ الزكاة وذلك راجع لحداثة هذه القروض وعدم معرفة المحتاجين بهذه القروض،كما ارتفاعها المستمر يرجع لارتفاع عدد المزكين بالولاية جهة أخرى ، في ظل نوعية هذه القروض الممنوحة وهي قروض بدون فوائد.

6- أعطت الهيئة القائمة على صندوق الزكاة الفرصة للاستثمار بالنسبة لفئة النساء ونسبة ضعيفة جدا وعليه نؤكد ضرورة تحقيق العدالة بين الجنسين في التمتع بأموال الزكاة وفق ما تقضيه الشريعة الإسلامية.

7- انحصار تمويل المشاريع الاستثمارية لصندوق الزكاة في الوادي على المشاريع الحرفية، والتي تكون أكثر فعالية في حال إضافة المشاريع الإنتاجية ذات طابع صناعي وزراعي.

ثانيا: مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: فرحان محمد عبد الحميد،مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي ،دراسة تطبيقية للفترة 2000-2006.

نلاحظ أن الدراسة الأولى ركزت على تقييم واقع مؤسسات الزكاة في بعض الدول الإسلامية ،من خلال الواقع التشريعي والتنظيمي للمؤسسات الزكوية في تلك الدول.

حيث تتشابه الدراستان في أنهما قاما بسرد الجوانب التنظيمية والقانونية لمؤسسة الزكاة كما تطرقت الدراستان إلى كيفية التطبيق العملي للزكاة وعلى عدالة التوزيع في فترة زمنية متشابهة تقريبا،وتختلف الدراستان في أن الدراسة الحالية قامت بإبراز نماذج محلية تمثل في ولاية الوادي في حين الدراسة الأولى اكتفت بالدراسة على المستوى الوطني في كل بلد.

الدراسة الثانية: داليا نجيب دعنا،التطبيق الإلزامي للزكاة ،دراسة لأهم الآثار المالية والاقتصادية.

نلاحظ أن الدراسة تشابهت مع الدراسة الحالية في معرفة أهم الآثار المالية والاقتصادية المترتبة للزكاة وعلى عدالة التوزيع،حيث أن النتائج كانت متشابهة في أن هناك عدالة في التوزيع بين الإناث والذكور ،في حين أن الدراسة الحالية كانت تدرس الزكاة من حيث طابعها التطوعي في حين الدراسة الأخرى ركزت على الجانب الإلزامي.

الدراسة الثالثة :عزوز مناصرة،أثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة في مجتمع معاصر.

نلاحظ أن الدراستان تتشابهان في مجتمع الدراسة وهو الجزائر،كما أن النتائج الخاصة بفرضية الدراسة أن حصيلة الزكاة الضعيفة التي تم جمعها خلال هذه المدة لأن هذه التجربة حديثة وتحتاج إلى مزيد من الدعم والتفعيل،كما أن مداخيل الزكاة معتبرة مع السنوات ،وتختلف الدراسة الحالية معها على أن الدراسة ركزت على

عدالة التوزيع مما سيحرر الأموال العامة التي كانت موجهة إلى الفئات المعوزة في حين الدراسة الأخرى ركزت على المداخيل وأثرها على الأموال العامة.

الدراسة الرابعة: فحصي بونبعو ياسين،مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية، المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر.

نلاحظ أن نتائج الدراستان تتشابه التركيز على دور الزكاة بصفة عامة وصندوق الزكاة الجزائري في مكافحة الفقر ،ودليل ذلك أن عدد المستفيدين وطنيا هو 150598 مواطن ورقم كبير وفي تزايد مستمر ،حيث سينتقل الاهتمام من عدد المستفيدين إلى حجم الاستفادة وهو الأمر الذي سيسهم في تثبيت التنمية المستدامة ،وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الأخرى في اهتمامها بطبيعة المشاريع الاستثمارية ومدى مساهمتها في التنمية المستدامة مما ستسمح هذه المشاريع بخلق الثروة.

الدراسة الخامسة :نور الله زاده وعمر علي، أثر الزكاة في تراكم رأس المال.

نلاحظ أن الدراستان تتشابه في أنها قاما بقياس تراكم الزكاة ،حيث أظهرت الدراسة الحالية أن تراكم أموال الزكاة في ارتفاع مطرد،فقد بلغ التحصيل 1200.000.000.00دينار جزائري.وهو أمر يدعو للتشيع بالنظر مع حداثة التجربة،كما أن الدراسة تختلف في أنها لم تركز على طبيعة طابع الزكاة من حيث أنه إلزامي أم تطوعي ،وهو ما قامت به الدراسة الأولى التي أكدت نتائجها على أهمية تغيير الزكاة من الجانب التطوعي إلى الإلزامي.

ثالثا: اختبار الفرضيات

من خلال النتائج السابقة نستنتج ما يلي:

الفرضية الأولى:

أثبتت الدراسة انه يمكن للزكاة أن تؤدي وظيفتها الاقتصادية في الجزائر و تحقيق التنمية المستدامة بتراجع نسبة الفقر بعد تطبيقها في شكل منظم عن طريق صندوق الزكاة،حيث تعمل الزكاة على القضاء على الفقر في المجتمع المسلم، إذ أنها تستهدف الفقراء في المقام الأول وتذهب لسد الحاجات الأولية ولهم بل أن المهمة الأولى للزكاة هي علاج مشكلة الفقر علاجا جذريا أصيلا لا يعتمد على المشاكل الوقتية أو المداواة السطحية والظاهرية وذلك من خلال زكاة الفطر ، ألا أننا لاحظنا عدم التفريق بين الفقراء في توزيع الحصص الزكاة الموجه إليهم.

حيث نميز نوعين من الفقراء ، فهناك الفقير غير قادر عن العمل حيث لا يمكن مساعدته إلا بتوفير مبالغ في شكل رواتب شهرية يتحصل عليها بإيداعها مباشرة في حسابه البريدي ، فلا يعقل أن يمنح مبلغ 4000دج أو حتى 10000دج للفقير مرة واحدة السنة حيث لا يظهر اثر الزكاة في حياة الفقيرة الذي يحتاج الدعم طوال السنة. والفقير القادر عن العمل حيث أن هذا النوع من حقه أن يحصل كغيره علي نصيب من الزكاة في مرحلة أولى، إلا أنه من الجيد بناء إستراتجية لدعمه في انجاز مشروع استثمار يعود بالنفع علية ويحوله مستقبلا إلى احد المزكين .

صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية :

أثبتت الدراسة للزكاة تأثير كبير على اقتصاد الوطني و كذلك على عناصر الإنتاج، وذلك لأن الأثر المباشر فيما يتعلق بالاستثمار هو تعبئة الطاقات المعطلة في المجتمع ، ومما لاشك فيه إن تعبئة تلك الطاقات تعني توجيهها نحو الإنتاج ، وكما لاحظنا مساهمة صندوق الزكاة في تنمية الاقتصاد وذلك في مجموعة من الصور الاستثمارية التي يمكن لصندوق إن يقوم من تمويلها للفقراء واهم هذه الصور هي :

1-تمويل الفقراء برأس مال نقدي يعمل فيه ولا يستهلكه كثمن آلة حرفته .

2- شراء أصول ثابتة وتوزيعها علي الفقراء .

3-استثمار أموال الزكاة في مشاريع استثمارية ثم تملكها للفقراء .

4- تقديم الخدمات التي تدخل في برامج تنمية الموارد البشرية .

ويلاحظ من خلال هذه الصور الاستثمارية إن الزكاة بالتأكيد ستؤدي إلى تخفيض من النسبة الفقراء وكذلك الزيادة في حجم الاستثمارات في المجتمع من خلال استخدام هذه الصور الاستثمارية في دعم شريحة الفقراء ،وهو ما يعني إن دالة الاستثمار في المجتمع يطبق الزكاة ستكون اعلي من دالة الاستثمار في المجتمع لا يطبق الزكاة من خلال الأثر المباشر والغير المباشر للزكاة على الاستثمار ، **صحة الفرضية الثانية.**

الفرضية الثالثة: يساهم صندوق الزكاة على مستوى ولاية الوادي في التنمية المحلية من خلال المؤشرات التالية:

- ارتفاع عدد العائلات المعوزة المستفيدة من الصندوق من سنة إلى أخرى.

- الارتفاع المتزايد للمستفيدين الشباب من القرض الحسن
- تنوع المشاريع الممولة من الصندوق في عدد من القطاعات
- مساهمة الصندوق ي مكافحة ظاهرة البطالة من خلال القرض الحسن

الفرضية الرابعة:

أثبتت الدراسة أن صندوق الزكاة يواجه العديد من المشاكل والحواجز التي تحول دون تحقيق أهدافه المتوخاة.ومن هذه المشاكل :

فيما يتعلق بحصيلة صندوق الزكاة:

تعتبر حصيلة الزكاة في الولاية ضعيفة مقارنة مع عدد السكان وكذلك الوضع الاقتصادي المتنامي في النشاط الفلاحي والتجاري من جهة ،وعدم التركيز على المشاريع الوقفية بدلا م المشاريع الوقتية من جهة أخرى،لأن التعاون والتكامل بين نظامي الزكاة والوقف يعتبر أحد السبل المهمة لتوظيف أموال الزكاة نحو تحقيق نتائج ايجابية تشمل أطراف واسعة في المجتمع ، حيث يمكن استثمار أموال الزكاة في مشاريع وقفية سواء ذات هدف ربحي أو ذات طابع خدمي .

فيما يتعلق بالقروض الحسنة :

بغض النظر عن الجدل القائم حول شرعية استعمال أموال الزكاة في منح القروض الحسنة ، يلاحظ أن المبالغ الممنوحة قيمتها ضعيفة لا تسمح بانجاز مشاريع نوعية وبالإضافة إلى مشكل الضمانات التي يجب أن يطلبها الصندوق مقابل القروض التي يمنحها حتى لا يقع في أذهان المستفيدين أن عدم إرجاع القرض وارد منذ البداية وأن يتم تحديد عملية تنازل القرض قانونيا ، ومن جهة أخرى تطرح مسألة متابعة تنفيذ المشاريع الممولة من طرف الصندوق حيث يجب وضع شرط حرص المستفيد على تنفيذ مشروعه الاستثماري وعدم توجيه الأموال لوجهة أخرى.

فيما يتعلق بنوع النشاطات الممولة : من خلال انحصارها في المشاريع الحرفية دون الأنشطة الإنتاجية الصناعية والزراعية.

فيما يتعلق بتمويل حسب الجنس : حيث لاحظنا تحيز كبير لتمويل الرجال بالإضافة إلى قلة طلبات المشاريع من طرف النساء

وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة

خلاصة

من خلال العرض لصندوق الزكاة لولاية الوادي علينا أن نذكر بأهمية صندوق الزكاة في الجزائر وضرورة إعطائه صبغة متميزة تعمل على تحسين أدائه وتحد من العقبات التي تقف في وجه القيام يدوره وتجعل التجربة الجزائرية في هذا المجال مقبولة، إذ لابد من تضافر الجهود البحثية الأكاديمية في مختلف المجالات لضمان التطور والرقي للخدمات التي يقدمها صندوق الزكاة الجزائري.

كما لابد أن نذكر أهمية التكامل بين نشاطات إدارة الأوقاف في الجزائر ونشاطات صندوق الزكاة خاصة في المجال الاستثماري، ذلك أن العقار الوقفي قد يكون الميدان الأمثل لتطبيق المشاريع الاستثمارية الزكاتية،بما يضمن السيطرة على وضعيتها من خلال متابعتها ومراقبتها وضمان احترامها لقواعد الاستثمار وفق الشريعة الإسلامية.

الخاتمـــة

تم من خلال هذا البحث دراسة موضوع دور صندوق الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حلة صندوق الزكاة لولاية الوادي 2004 -2013) حيث كانت الإشكالية المطروحة سابقا تتمثل في:

إلى أي مدى يساهم صندوق الزكاة في منطقة الوادي في تحقيق التنمية المستدامة؟

وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- تحصيل الزكاة يختلف من ولاية إلى أخرى وهذا راجع لطبيعة الاستثمارات والمزكين.
- نلاحظ التطور المستمر لحصيلة زكاة المال سواء على المستوى الوطني أو ولاية الوادي.
- يساهم صندوق الزكاة في منطقة الوادي في امويل المشاريع الاستثمارية وهي متزايدة.الوادي.
- يساهم صندوق الزكاة في تشغيل الشباب وتخفيض معدلات البطالة.
- يلعب صندوق الزكاة دورا كبيرا في القضاء على البطالة في منطقة
- تزايد عدد العائلات المستفيدة من صندوق الزكاة الإجمالي، حيث بلغ العدد للعائلات المستفيدة ليصل 3036.
- أن تمويل المشاريع الاستثمارية لصندوق الزكاة في الوادي ينحصر على المشاريع الحرفية، حيث أنه في حال إضافة المشاريع الإنتاجية الصناعية والفلاحة ستكون أكثر فعالية.

نتائج اختبار الفرضيات :

من خلال النتائج السابقة والمناقشة تم ما يلي:

- أثبتت الدراسة انه يمكن للزكاة أن تؤدي وظيفتها الاقتصادية في الجزائر و تحقيق التنمية المستدامة بتراجع نسبة الفقر بعد تطبيقها في شكل منظم عن طريق صندوق الزكاة.

والتي تم إثبات الفرضية الأولى.

- أثبتت الدراسة للزكاة تأثير كبير على اقتصاد الوطني و كذلك على عناصر الإنتاج.وذلك لأن الأثر المباشر فيما يتعلق بالاستثمار هو تعبئة الطاقات المعطلة في المجتمع.

والتي تم إثبات الفرضية الثانية.

- يساهم صندوق الزكاة على مستوى ولاية الوادي في التنمية المحلية من خلال ارتفاع عدد العائلات المعوزة المستفيدة وارتفاع عدد الشباب المستفيدين من القرض الحسن.

والتي تم إثبات الفرضية الثالثة.

- تعتبر حصيلة الزكاة في الولاية ضعيفة مقارنة مع عدد السكان وكذلك الوضع الاقتصادي المتنامي في النشاط الفلاحي والتجاري من جهة ،وعدم التركيز على المشاريع الوقفية بدلا من المشاريع الوقتية من جهة أخرى.

والتي تم إثبات الفرضية الرابعة.

المناقشة النتائج:

أوجه الشبه:

- قامت الدراسات بسرد الجوانب التنظيمية والقانونية لمؤسسة الزكاة كما تطرقت الدراسات إلى كيفية التطبيق العملي للزكاة.
- اهتمت الدراسات بمعرفة أهم الآثار المالية والاقتصادية المترتبة للزكاة وعلى عدالة التوزيع.
- أكدت الدراسات أن حصيلة الزكاة الضعيفة التي تم جمعها خلال هذه المدة لأن هذه التجربة حديثة وتحتاج إلى مزيد من الدعم والتفعيل.
- ركزت الدراسات على دور الزكاة بصفة عامة وصندوق الزكاة الجزائري في مكافحة الفقر.

أوجه الاختلاف:

- قامت الدراسة بإبراز نموذج محلية تمثل في ولاية الوادي في حين اكتفت الدراسات بتناوله على المستوى الوطني في كل بلد.
- أن الدراسة تناولت الزكاة من حيث طابعها التطوعي في حين الدراسات الأخرى ركزت على الجانب الإلزامي.

- أن الدراسة ركزت على الفئات المعوزة في حين الدراسات الأخرى ركزت على المداخيل وأثرها على الأموال العامة.

التوصيات :

على ضوء النتائج السابقة ، يمكن تقديم بعض التوصيات الآتية بين أيدي القائمين على هذا المشروع والتي نأمل أن تحقق الهدف المنشود منها نذكرها فيما يلي:

- الاستفادة من تجارب الدول العربية والإسلامية في المجال الزكوي مثل إطلاق صيغة جديدة من القرض الحسن،تشبه صيغة المشاريع التأهيلية الموجودة في بعض الدول العربية كالأردن،وتكون بديلا إسلاميا لصيغة القرض المصغر في الجزائر.
- إعطاء استقلالية أكثر لصندوق الزكاة من خلال وضعه تحت إدارة رجال الدين والدعاة مما يساهم في رسم صورة ذهنية جيدة لدى المواطنين ومما سيؤثر أيضا على زيادة موارده.
- العمل على ترسيخ الشفافية والحوكمة في مؤسسات الزكاة من خلال جعل الحسابات مكشوفة ودقيقة بهدف إقناع المواطنين بمصير الأموال التي يدفعونها.
- استثمار أموال صناديق الزكاة على أساس إنشاء مؤسسات استثمارية مدروسة بعناية شديدة تملك أسهمها لمستحقي الزكاة سواء كانت إدارتها من قبلهم أو باستخدام أهل الخبرة والكفاءة.
- تحفيز التجار الكبار والمستثمرين والمقاولين المزكين لدفع الزكاة وذلك من خلال التسهيلات الإدارية ورفع الضرائب عنهم أو التخفيف منها.
- رفع كفاءة القوى البشرية العاملة في مؤسسات الزكاة وتوظيف أشخاص معروفين بالاستقامة والنزاهة والتقوى والعلم والسمعة العريقة.
- العمل على زرع الثقة بين المؤدين للزكاة والمحصلين والموزعين.
- تدريب الكوادر من النواحي الفقهية والإدارية والاقتصادية.
- نشر فقه الزكاة في المجتمع المسلم عن طريق الدعاية الإعلامية بكافة وسائل الاتصال الحديث والإعلام المرئي والمقروء والمسموع.

- وضع آلية تمكن الفقراء من إعالة أنفسهم طوال حياتهم وفي الوقت نفسه تكوين قاعدة إنتاجية منهم.
- تحفيز النساء على ضرورة الاستثمار في مشاريعهم ضمن أموال الزكاة، ورفع حصة النساء من المشاريع الاستثمارية.
- زيادة استثمار في المشاريع الصناعية والزراعية من اجل رفع القدرات الإنتاجية للولاية، والمساهمة في التنمية المحلية.

أفاق الدراسة:

من الصعب أن نلم بجميع جوانب الموضوع ، وعليه نقترح المواضيع التالية :

-دور صندوق الزكاة في تمويل المشاريع الاستثمارية في منطقة الوادي.

- إمكانية مقاربة تطور صندوق الزكاة بالجزائر بعد إبراز الطابع الإلزامي لدفع الزكاة

- إمكانية مقاربة التوجهات نحو القرض الحسنة من قبل الشباب وإدماجه في وكالات تشغيل الشباب ENSEJ، CNAC.

- إمكانية مقاربة الاستثمارات المحلية في الولايات لمداخيل صناديق الزكاة

قائمـــة المراجـــع

بالعربية

الكتب

1- عبد الرحمان يسري احمد . تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها . الدار الجامعية .الإسكندرية ،مصر ،1996.

2- عبد الله طاهر ،حصليه الزكاة وتنمية الزكاة ،ندوة موارد الدول المالية في المجتمع الحديث من جهة النظر الإسلامية ، البنك الإسلامي للتنمية ، الطبعة الأولى ،1989.

3- عثمان محمد غنيم و ماجدة احمد أبو زيط ، التنمية المستدامة ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،2007.

4- محمد صافي يوسف ، مبدأ الاحتياط لوقوع الأضرار البيئية، دراسة في إطار القانون الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،2007.

5- محمد صالح الشيخ ،الأثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئية ووسائل الحماية منها ، ط1، مطبعة الإشعاع الفنية: ،الإسكندرية ،2002.

6- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني ، سيادة القانون في الأردن-قراءات في متناول الشباب ، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، الأردن، جوان 2007.

الدوريات

1- مطانيوس مخول ، عدنان غانم ، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، 2009. .

2- عبد الله جمان الغامدي ، التنمية بين الحق في الاستغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة ،2009 .

3- هالة محمد لبيب عنبة ،إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي . بحوث ودارسات-المنظمة العربية للتنمية الإدارية –مصر،2004.

4- مهدي سحر جبوري وآخرون،"تحليل أثر تدفق الاستثمارات الأجنبية على البيئة" المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك،مج 2،ع 2010،4.

الأطروحات والرسائل

1- الاعرجي ، كاظم سعد ، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي التنمية الاقتصادية في بلدن أسيوية مختارة، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2007

2- أحلام فرج الله ،طرق وأساليب تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الإسلامي .رسالة ماجستير . غير منشورة . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .جامعة سطيف .2008.

3- حفصي بونبعو ياسين،مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية،المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر، رسالة ماجستير،قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2011 .

4- داليا نجيب دعنا،التطبيق الإلزامي للزكاة ،دراسة لأهم الآثار المالية والاقتصادية،رسالة ماجستير،قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية،جامعة اليرموك،2010.

5- فرحان محمد عبد الحميد،مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي ،دراسة تطبيقية للفترة 2000-2006،أطروحة دكتوراة،جامعة اليرموك،2008.

6- سالمي رشيد، أثر التلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006.

7- عزوز مناصرة،أثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة في مجتمع معاصر، رسالة ماجستير،قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة باتنة،2007.

8- عنصر كمال ، مبدأ الحيطة في إنجاز الاستثمار وموقف المشرع الجزائري ، مذكرة ماجستير في الحقوق ، جامعة جيجل ،2007.

الندوات

1- جدو فؤاد ،التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصة الجزائر .مداخلة في ملتقي التحويلات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر ، جامعة بسكره،2008.

2- صالح صالحي.مداخلة بعنوان تطوير الدور التمويلي والاستثماري والاقتصادي لمؤسسة الزكاة في الاقتصاديات الحديثة، الندوة الوطنية للجمعية لمؤسسة الزكاة، زرالدة. الجزائر . سبتمبر 2012.

3- محمد بوجلال.مداخلة بعنوان صندوق الزكاة مؤسسة دينية واجتماعية في خدمة التنمية الوطنية، الندوة الوطنية للجمعية لمؤسسة الزكاة، زرالدة. الجزائر . سبتمبر 2012.

4- محمد عبد القادر الفقي ، ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة المطهرة ، الندوة العلمية الثالثة للحديث الشريف ،كلية الدراسات العربية والإسلامية ، دبي ،2007.

5- نور الدين جوادي وعقبة عبد اللاوي ، الزكاة كآلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي: دراسة تحليلية وفقا لنماذج الاقتصاد الكلي، الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الاسلامي: الواقع، رهانات المستقبل، جامعة غرداية ، الجزائر، 23 و24 فيفري 2011.

مواقع الانترنت

1- موقع (وزارة الشؤون الدينية والأوقاف/ الجزائر) : www.marwakf-dz.org)

2- http//www.kantakji.com/files/zakat/3301.ppt

3- www.freemediawatch.org

4- www.iefpedia.com

الوثائــق

1- المرسوم التنفيذي رقم 81/91 المؤرخ في 07 رمضان عام 1411 هـ الموافق 23 مارس سنة 1991 والمتعلق ببناء المسجد وتنظيمه وتسييره وتحديد وظيفته.

2- الأحكام المرسوم التنفيذي رقم 82/91 المؤرخ في 07 رمضان عام 1411 هـ الموافق 23 مارس 1991 والمتضمن إحداث مؤسسة المسجد.

باللغة الأجنبية

الرسائل

1-The Consequences of Zakat for Capital Accumulation

D.H. Norulazidah P.H. Omar Ali and *Gareth Donald Myles* (gdmyles@ex.ac.uk)

.*Journal of Public Economic Theory*, 2010, vol. 12, issue 4